



# وجيز الدليل العلمي لبحوث ودراسات الشعبة البرلمانية وإعداد الكلمات البرلمانية

للمستشار / علي موسى  
المستشار الفني لأمانة المجلس الوطني الاتحادي



## فهرس

رقم الصفحة	الموضوع
5	بحوث ماهية الواقع السياسي لمشكلة أو قضية ما
8	مفهوم التحليل السياسي البرلماني
9	ماهية الواقع السياسي لمشكلة أو قضية ما
19	بحوث التوصيف البرلماني للواقع السياسي
35	بحوث الأثر للتوصيف البرلماني للواقع السياسي
45	الدور السياسي للبرلمان
50	دراسة الظاهرة السياسية في البرلمان
50	الورقة الاستقرائية
51	الورقة التاريخية
51	ورقة العناصر السياسية
52	ورقة التحليل المقارن
53	المعرفة السياسية
57	دراسات الأزمات، وتقدير المواقف
59	دراسة تحليل الإطار
60	دراسات الموقف
63	بحث الهدف المحوري
64	بحوث بيانات الموقف

رقم الصفحة	الموضوع
65	بحوث ودراسات الأثر للموقف أو الأزمة
66	بحوث المشكلات مع الأطراف الأخرى في المحافل البرلمانية
68	دراسات الأزمات في المحافل البرلمانية
69	المنهج التاريخي لتشخيص الأزمة
70	بحوث علاج نظام الأزمة
71	الدراسات الاستقصائية للأزمة أو الموقف
73	منهج الدراسات المقارنة في بحوث ودراسات الدبلوماسية البرلمانية
74	دراسات البعد المستقبلي للقضية أو الموضوع محل البحث
75	تجهيزات المشروعات أو البنود الجديدة والطارئة في المحافل البرلمانية الدولية والإقليمية
76	أدوات التأثير
76	أدوات الصدام
77	أدوات الامتصاص
79	أدوات النقل والحركة
80	دراسات القرار السياسي
81	دراسات تحليل القرار السياسي
81	دراسات تقييم الموقف السياسي أو القرار السياسي
83	دراسات نظرية المباريات
84	دراسة السيناريو

رقم الصفحة	الموضوع
88	الورقة البرلمانية للعلاقات الدولية
92	إعداد الكلمات
102	المعاني في الخطاب السياسي أو البرلماني
105	إجراء الخطاب السياسي أو البرلماني
106	مفتاح إعداد الكلمة السياسية البرلمانية
107	المحيط الفعلي للكلمة أو الخطاب السياسي البرلماني
110	ارتباط المعنى باللفظ في الخطاب السياسي البرلماني
112	قواعد الأسلوب اللغوي في الخطاب والكلمة السياسية و البرلمانية
113	الخطاب السياسي والبرلماني في وقت الأزمة أو المشكلات الكبرى

بحوث ماهية الواقع السياسي لمشكلة أو قضية ما

## تمهيد

تضمن تصنيف اليونسكو للعلوم السياسية، الذي ظهر في 1948، على خمس مشتقات أساسية، وذلك على النحو التالي:

**المشتق الأول/ النظرية السياسية:** وهي التي تدرس القيم والمبادئ التي يجب أن تسود، كتلك التي وضعها أفلاطون وأرسطو، وديكارت، إضافة إلى عدد كبير من النظريات السياسية كنظرية العقد الاجتماعي لـ توماس هوبس وجون لوك وجان جاك روسو وغيرها من النظريات.

**المشتق الثاني/ الفكر السياسي:** وهو الذي يحاول أن يتعامل مع الواقع من خلال المفاهيم العملية التي يتضمنها.

**المشتق الثالث/ القانون الدولي ومبادئه:** خاصة فيما يتعلق بالمنظمات الدولية.

**المشتق الرابع/ الحكومات المقارنة:** والتي تسمى أحيانا بـ«النظم السياسية»، وهي التي تصف الأنظمة السياسية، بحيث تختلف ما بين الرئاسي والبرلماني والملكي والأتوقراطي وغيرها من الأنظمة. إضافة إلى أن فكرة النظم السياسية تتضمن دراسة الأحزاب السياسية وكيفية تكوينها وتدرس جماعات المصالح وتأثيراتها.

**المشتق الخامس/ العلاقات السياسية الدولية:** وهي التي تتم خلالها دراسة محكات هذه العلاقات والتأثيرات التي تحدث نتيجة للعلاقات السياسية الدولية.

أما بالنسبة للعلوم البرلمانية، على الرغم من أنها ليست إحدى المشتقات الخمسة، إلا أن الاهتمام الأكبر، من ناحية عملها الفني، كان قائماً على فكرة العلاقات السياسية الدولية. ويختلف الدور الذي تضطلع به البرلمانات في أوضاع القضايا الداخلية عن تلك في قضايا السياسة الخارجية، حيث:

- قد تكون القضية ذات بعد دولي أو ذات بعد إقليمي، لأنها قد تتخطى حدود الدولة الوطنية.
- القرار في السياسة الخارجية لا يمكن أن يكون قرار دولة ولكن هو قرار تشترك فيه عدة حكومات لعدة دول، بحيث يعبر هذا القرار عن وجهة نظر، أو عن مصلحة ما.
- قضايا السياسة الخارجية هي قضايا معقدة.

ولذلك أي قضية في السياسة الخارجية تدخل في عمل الشعبة البرلمانية هي قضية معقدة تحتاج إلى أدوات معينة للتحليل، تختلف عن الأدوات التي يتم استخدامها في تحليل القضايا الداخلية. ومن المتعارف عليه سابقاً أن دور البرلمان كان يقتصر على الوظيفتين التشريعية والرقابية، أما في الوقت الحالي، فقد أصبح للبرلمان دور سياسي مهم في قضايا السياسة الخارجية، قد يعادل قوة هذا الدور وأهميته دور وزارة الخارجية التي تعد الجهاز الرسمي المنوط بإدارة دفة شؤون السياسة الخارجية، والتعبير عن وجهة نظر الدولة وتمثيلها.

### الأسئلة المطروحة هنا:

- س1: ما أهمية أن يكون للبرلمان دور سياسي؟
- س2: هل البرلمان معني بالسياسة الخارجية أو أن يكون له مثل هذه الأدوار؟ أم يجب أن يقتصر دوره على أداء وظيفتيه التشريعية والرقابية؟
- س3: ألا يناط هذا الدور السياسي بالحكومة؟
- س4: ألا يجب على البرلمانات أن تتنحى تماماً عن أي دور في السياسة الخارجية على اعتبار أن هذا الدور معقد ويحتاج إلى أدوات فنية، وإلى العديد من الدراسات والتحليلات؟
- س5: هل القرار الذي يتخذه البرلمان في هذا الشأن قرار يؤثر على مصالح الدولة من جميع المجالات على اعتبار أن هذا القرار قد يتعلق بقضية إقليمية أو دولية؟

### وجهة النظر الأولى:

- ترى بعض وجهات النظر أن البرلمانات لا بد أن تلعب دوراً سياسياً في قضايا السياسة الخارجية، حيث لا يمكن لها أن تؤدي أدوارها التشريعية والرقابية بعيداً عن هذا الدور، فأدوار البرلمانات هي أدوار متكاملة ولا يمكن الفصل ما بين الدور الرقابي والتشريعي والدور السياسي.
- إذاً، ترى وجهة النظر الأولى أن هناك ترابطاً ما بين قضايا السياسة الخارجية، والقضايا المتعلقة بفكرة التشريع والرقابة وأنه لا يمكن الفصل بينهما، بل أن كل

قضية داخلية أصبح لها أبعاد إقليمية ودولية خاصة في ظل ما أحدثته الثورات المعرفية الخمس الأخيرة التي بدأت مع مطلع القرن الـ ٢١ (كثورة المعلومات، والاتصالات والتكنولوجيا والجيئات)

### وجهة النظر الثانية:

- ترفض وجهة النظر السابقة، وترى أن الدساتير قد خصصت للبرلمانات أدواراً تشريعية ورقابية معينة، وقد أعطيت هذه الأدوار للبرلمانات بسبب فكرة العقد الاجتماعي الذي نادى به كل من هوبس ولوك وروسو، حيث أن هذا العقد في أحد أركانه أكد على ضرورة أن تكون هناك حكومة تنوب عن الشعب في إدارة مصالحه، ولكن من الذي يمنع الحكومة إذا تعسفت؟ لذلك جاءت فكرة البرلمانات حيث لا بد أن يكون هناك ممثلون عن الشعب يعملون على منع تعسف الحكومة ومراقبتها في إدارة المصالح العامة للدولة.

- وترى هذه المدرسة أنه لا ربط بين الدور التشريعي والرقابي والدور السياسي، والسبب في ذلك يعود إلى أن عضو البرلمان قد يفهم لغة التشريع وقد يستطيع أن يفهم لغة أي موضوع يتطلب فيه الرقابة، ولكن قد يجد صعوبة حين يتطلب منه أن يكون معنياً بفهم تطورات أبعاد الموقف الدولي والإقليمي على سبيل المثال، فهذا لن يتحقق لدى عضو البرلمان، وبالتالي يرى أصحاب وجهة النظر هذه أن البرلمانات منوطة فقط بالاختصاصات التي حددت لها بالدساتير.

- أياً كان الاختلاف بين وجهتي النظر السابقتين فإن الأساس والرأي الذي يميل إليه الخبراء البرلمانيون هو أن هناك تكاملاً في الأدوار ولا نستطيع أن نفصل بين الأدوار وبعضها بناء على الحقيقة القائمة والتي تؤكد أن البرلمانات بالفعل تلعب دوراً سياسياً والدليل على ذلك هو زيادة المنتديات والجمعيات البرلمانية، بل أنها نجحت في أن تثبت أن لها قدرة على التأثير في صناعة القرار السياسي.

### مفهوم التحليل السياسي البرلماني:

تدور منهجية التحليل السياسي البرلماني حول دراسة الواقع السياسي بمختلف أبعاده،



وجوانبه، والمشكلات التي تثور بهذا الصدد. وهذه المنهجية تتشكل من خمسة عناصر أساسية:

1. ماهية الواقع السياسي لمشكلة البحث ، وأبعاده، ومكوناته.
2. توصيف الواقع السياسي ( العملية السياسية ).
3. تفسير الواقع السياسي وتحليله (ضوابط التحليل).
4. التنبؤ بسيناريوهات المستقبل.
5. كيفية التحكم في التطورات المستقبلية.

### أولاً: ماهية الواقع السياسي لمشكلة أو قضية ما

كيف يتم التعرف إلى ماهية الواقع السياسي؟ يتم التعرف عليها من خلال خمسة عناصر موضحة في الجدول التالي:

نتائج ماهية الواقع السياسي	ربط الواقع السياسي مع عملياته التاريخية	دمج الواقع السياسي مع عناصر أخرى	الواقع السياسي (مكوناته ومقتضياته)	الموضوع
<ul style="list-style-type: none"> <li>• يتم بناء نتائج ماهية الواقع السياسي على مقارنة ما تم فعله في «دمج الواقع السياسي مع عناصر أخرى» مع «ربط الواقع السياسي مع معطياته التاريخية».</li> <li>• إذا كان المعطى التاريخي للواقع السياسي جامدا، إذا لا يمكن لعناصر الحركة أن تؤثر على مسار القضية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• لا يمكن الحكم على العناصر التي تم دمجها مع الواقع السياسي فيما إذا كانت ستؤثر سلبا أو إيجابا أو أنها سوف تتحرك في اتجاه مغاير للقضية إلا إذا نظرنا إلى المعطيات التاريخية للواقع السياسي.</li> <li>• <b>المسؤول المطروح</b> هنا: هل المعطيات التاريخية للواقع السياسي بها من المرزنة ما يكفي</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• بالنظر إلى مكونات مقتضيات الواقع السياسي، نرى أن كل ذلك هو مجرد رصد للواقع دون إضافة أي عناصر جديدة. لذلك، لا بد من دمج الواقع السياسي مع عناصر أخرى (هي عناصر قريبة وذات الصلة بالواقع السياسي، تؤثر فيه ويمكن أن تتحرك معه) بحيث: <ol style="list-style-type: none"> <li>1. قد تكون موجودة في الواقع السياسي.</li> <li>2. وقد تكون عناصر غير موجودة في الواقع السياسي.</li> </ol> </li> </ul>	<p><b>أولا: مكونات الواقع السياسي</b></p> <ol style="list-style-type: none"> <li>1. مستوى الخطاب الرسمي: <ul style="list-style-type: none"> <li>• أي كان هذا الخطاب (سواء لرئيس الدولة، أو وزير الخارجية، أو ممثل لرئيس الدولة أو نائب لوزير الخارجية أو مساعديه) يسمى بمستوى الخطاب الرسمي، وأي موقف يتم تبنيه في هذا الخطاب هو موقف يعبر عن موقف الدولة.</li> <li>• أما في حالة البرلمان، فالخطاب الرسمي يكون لرئيس البرلمان باعتباره المتحدث الرسمي باسمه بناء على ما نصت عليه الدساتير، أو من يفوضه الرئيس في ذلك، حيث إن كل ما يلقبه رئيس البرلمان من خطاب يعبر عن موقف البرلمان ولا يعبر عن موقف الدولة.</li> </ul> </li> </ol>	<p>القضية المراد كتابة ورقة ماهية الواقع السياسي في شأنها</p>

نتائج ماهية الواقع السياسي	ربط الواقع السياسي مع عملياته التاريخية	دمج الواقع السياسي مع عناصر أخرى	الواقع السياسي (مكوناته ومقتضياته)	الموضوع
<ul style="list-style-type: none"> <li>• أما في حال كان العمل التاريخي مرزناً، لابد من استثمار أدوات التحريك وذلك إما بالعمل على مزج عناصر التحريك فيما بينها، أو العمل على تحريك عنصر واحد فقط بدرجة أكبر لجعله قريباً من حل المشكلة الخاصة بماهية الواقع السياسي.</li> </ul>	<p>لكي تستطيع عناصر الحركة أن تؤثر فيها؟ أم أنها جامدة ولا يمكن أن تتزحزح معه قيد أنملة؟</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• أمثلة:</li> </ul> <p>1. مثال ١: ثبات الرأي الإسرائيلي في ما يخص الاستيطان واقع جامد بمعنى أن الموقف لن يتغير والعناصر التي تم دمجها مع الواقع السياسي لن</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• مثال ١: تعدد العلاقات الأمريكية-العربية عنصرًا في قضية الصراع العربي الإسرائيلي، حيث لا بد من العمل على إدماج هذا العنصر في الواقع السياسي للتضحية ومن ثم يبدأ التعامل مع الموقف الأمريكي مع هذا الواقع السياسي بمكوناته ومقتضياته. ومن ثم النظر إلى تأثير الموقف الأمريكي على التضحية ومن ثم يجب اختبار فيما إذا كان هذا الموقف سيحرك الواقع السياسي أم لا.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• لكل خطاب رسمي غرض وهدف حيث يبعث الخطاب أحياناً برسالة محددة بحيث يتناها الطرف الآخر ويبدأ التحرك على هذا الأساس.</li> <li>• ولعرفة الرسالة المبعثة في الخطاب، لابد من استخدام منهجية تحليل المضمون التي تضم مستويين:</li> <ol style="list-style-type: none"> <li>1. مستوى ماذا قال؟</li> <li>2. مستوى كيف قال؟</li> </ol> <ul style="list-style-type: none"> <li>• وقد جاء عنصر مستوى الخطاب الرسمي في المرتبة الأولى باعتباره أعلى ما يقيس الواقع السياسي.</li> </ul> <p>2. المخطط:</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>1. وهي خطط الدولة التي يمكن أن ننظر إليها من خلال توجهات السياسة الخارجية للدولة، والتي</li> </ol> </ul>	

نتائج ماهية الوراق السياسي	ربط الوراق السياسي مع مخطياته التاريخية	دمج الوراق السياسي مع عناصر أخرى	الوراق السياسي (مكوناته ومقتضياته)	الموضوع
	<p>تحمرك أو تؤثر في القضية طالما كان المعطى التاريخي جامدا. 1. 2. مثال ٢: لماذا تقبل مفاوضات السلام العربية-الإسرائيلية-دائما؟ السبب في ذلك هو أن المعطى التاريخي لدى كل طرف جامد.</p> <p>في المقابل، إذا كان المعطى التاريخي للوراق السياسي في قضية ما مرنا، فهو</p>	<p>• يتم اختيار العناصر المحركة بناء على استعمار الباحث بأن هذه العناصر قريبة وذات الصلة بهذه القضية.</p> <p>• كلما زاد عدد العناصر ودمجها في قضية الوراق السياسي، كلما كان الباحث أكثر دقة.</p>	<p>قد يتم الإعلان عنها أحيانا، كخطط الاستيطان الإسرائيلي على سبيل المثال.</p> <p>2. جاء عنصر الخطط في المرتبة الثانية على الرغم من أهميته، بحيث يفترض أن يحتل المرتبة الأولى وذلك نظرا لصعوبة الحصول على هذه الخطط في قضايا السياسة الخارجية إلا ما يفصح به الإعلام.</p> <p>3. التصریحات:</p> <p>سواء كانت هذه التصريحات مباشرة أو غير مباشرة، والتي قد ترمي أحيانا إلى فعل ويقصد بها شيئ آخر.</p>	

نتائج ماهية الواقع السياسي	ربط الواقع السياسي مع عملياته التاريخية	دمج الواقع السياسي مع عناصر أخرى	الواقع السياسي (مكوناته ومقتضياته)	الموضوع
	الواقع الذي يمكن التفاوض فيه.		<p>4. إمكانات الفعل السياسي وغير السياسي:</p> <p>السؤال المطروح هنا: هل تستمع أن تنفذ الدولة ما أعلنته في خطابها الرسمي من رسائل وخطم وتصريحات؟ وما هو مدى قوتها؟ ما هو وضعها الاقتصادي؟ ما هي إمكاناتها السياسية وإمكاناتها غير السياسية؟</p> <p><b>أولاً: إمكانات الفعل السياسي:</b></p> <p>تختلف عن إمكانات الفعل غير السياسي، حيث تعتمد إمكانات الفعل السياسي على سياسات متعددة أهمها:</p> <p>1. سياسة كسب الوقت؛</p> <p>• والتي تعني المماطلة في أمر مصالحة ما إلى أبعد مدى ممكن ولا يتم</p>	

نتائج ماهية الواقع السياسي	ربط الواقع السياسي مع مبادئه التاريخية	دمج الواقع السياسي مع عناصر أخرى	الواقع السياسي (مكوناته ومقتضياته)	الموضوع
			<p>اتخاذ أي قرار محدد في شأنها، وذلك:</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>1. لأن قدرات الفعل غير السياسي أقوى من جعل الدولة أن تتخذ أي قرار في وقت التفضية المعنية.</li> <li>2. قد تكون عناصر قوة الدولة أضعف من عناصر القوة لدى الأطراف الأخرى إقليمياً ودولياً.</li> <li>3. رغبة الدولة في تقوية عناصر القوة لديها.</li> </ol> <p>● لا تكون سياسة كسب الوقت مجرد كسب الوقت، وإنما تهدف إلى أحد الغرضين التاليين:</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>1. تحقيق قدرات إضافية للتفضية.</li> </ol>	

نتائج ماهية الواقع السياسي	ربط الواقع السياسي مع معطياته التاريخية	دمج الواقع السياسي مع عناصر أخرى	الواقع السياسي (مكوناته ومقتضياته)	الموضوع
			<p>2. تغيير ميزان القسوى لصالح القضية.</p> <p>• وترمي هذه السياسة إلى استمرار طرح أي قضية بدون وضع محددات لأبعاد هذه القضية.</p> <p>1. سياسة اختيار النوايا: تهدف إما إلى:</p> <p>1. التفرق إلى مشكلة قائمة بالفعل.</p> <p>2. أو ميزة إضافية تريد الدولة تحقيقها في المستقبل.</p> <p>• ترمي سياسة اختيار النوايا إلى معرفة ردود الفعل المعاكسة، ومن ثم يتم قياس ردود الفعل المعاكسة وبناء عليها تتحرك الدولة أو قد تتبنى موقفاً جديداً.</p>	

نتائج ماهية الواقع السياسي	ربط الواقع السياسي مع مخططاته التاريخية	دمج الواقع السياسي مع عناصر أخرى	الواقع السياسي (مكوناته و مقوماته)	الموضوع
			<p><b>ثانياً : إمكانات الفعل غير السياسي؛</b></p> <p>1. القدرات الاقتصادية: أي وضع الاقتصاد أو وضع التنمية الاقتصادية للدولة، وقياس هذا العنصر مدى القدرة الاقتصادية للدولة على تحمل الفعل المضاد، بعيداً عن وصف الوضع الاقتصادي القائم في الدولة المعينة.</p> <p>2. القدرات الاجتماعية: تتمثل في:</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>1. فئات الأثريين_ والتي تحاول الإبقاء على الوضع الحالي للنظام وعلى المكاسب القائمة، إيماناً منها بأنه لا يوجد هناك أفضل من هذا الوضع.</li> <li>2. فئات أصحاب مشروع التغيير: والتي ترغب</li> </ol>	



نتائج ماهية الواقع السياسي	ربط الواقع السياسي مع معطياته التاريخية	دمج الواقع السياسي مع عناصر أخرى	الواقع السياسي (مكوناته ومقتضياته)	الموضوع
			<p>دائماً بتغيير الوضع القائم واستبداله بنظام آخر جديد. وتمثل هذه الفئة في جماعات الضغط السياسي، والبرلمانات، جماعات المصالح وغيرها. وقد يتعدى أصحاب مشروع التغيير الإطار الوطني إلى إطار إقليمي أو دولي، ودائماً ما تحاول سياسات الدول الكبرى أن تقوي مثل هذه التيارات (التابعة إلى أصحاب مشروع التغيير) حتى تستطيع أن تخضع الحكومات لربيات القوى الكبرى.</p> <p>3. المقدرات الثقافية: هي عبارة عن القدرات التي تستطيع الدولة ممارستها ثقافياً في سياساتها الخارجية في حال وجود ما يهدد</p>	

نتائج ماهية الواقع السياسي	ربط الواقع السياسي مع ممتلكاته التاريخية	دمج الواقع السياسي مع عناصر أخرى	الواقع السياسي (مكوناته ومقتضياته)	الموضوع
			<p>الواقع السياسي، كالقدرة الثقافية لصاحبتها، كالتجارة الخارجية السعودية للسياسة بالمكانة الدينية للكرة، فيما يتعلق بالمكانة الدينية للكرة، حيث إن المتغير الديني أصبح يلعب دوراً كبيراً.</p> <p><b>ثانياً : مقتضيات الواقع السياسي</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• بعد دراسة كل من: مستوى الخطط الرسمية، ومستوى الخطط والتصريحات، ومكانات الفعل السياسي، ومكانات الفعل غير السياسي، نرى ما إذا جاءت العناصر السابقة متسقة مع بعضها البعض أم أن هناك عناصرها جاءت مناقضاً للعناصر الأخرى.</li> </ul>	

## بحوث التوصيف البرلماني للواقع السياسي

### • مفهوم التوصيف:

الوقوف على حقيقة الحدث وهو ما يسمى «بالعملية السياسية». ويختلف التوصيف عن الوصف والذي يعنى «بوصف العملية السياسية»، والتي تستخدم في إعداد ورقة بحث في ماهية الواقع السياسي ووصف مكوناته ومقتضياته.

### الغرض من التوصيف:

مساعدة صانع القرار (عضو البرلمان) على اتخاذ قرار أو موقف معين من الحدث.

### • للوقوف على حقيقة الحدث لابد من المرور بعدة مراحل:

أولاً: الإحاطة بمقتضيات الحدث.

ثانياً: موقف الدولة من مكونات ومقتضيات الواقع السياسي.

ثالثاً: الموقف الإقليمي من مكونات ومقتضيات الواقع السياسي

رابعاً: الموقف الدولي من مكونات ومقتضيات الواقع السياسي.

خامساً: مبررات التأييد والرفض لمكونات الواقع السياسي ومقتضياته.

سادساً: الأثر النهائي.

### • يوضح الجدول التالي تفاصيل كافة المراحل السابقة التي يجب الالتزام بها أثناء

توصيف الواقع السياسي:

<p>الآثر النهائي</p>	<p>مبررات التأييد والرفض لمكونات الواقع السياسي ومقتضياته</p>	<p>الموقف الدولي من مكونات ومقتضيات الواقع السياسي</p>	<p>الموقف الإقليمي من مكونات ومقتضيات الواقع السياسي</p>	<p>موقف الدولة من مكونات ومقتضيات الواقع السياسي</p>	<p>مكونات ومقتضيات الواقع السياسي للمشكلة أو القضية</p>
<p>يقف جدول توصيف الواقع السياسي عند مرحلة «مبررات التأييد والرفض لمكونات الواقع السياسي» ولا يتم تحليل الأثر النهائي إلا إذا تطلب القيام بإعداد ما يسمى بـ «بحث الأثر للتوصيف البرلاني للواقع السياسي».</p>	<p>• بناء على ما سيتم توصيفه في «موقف الدولة» و «الموقف الإقليمي والدولي» سيجد أن هناك مواقف قد تكون مضادة أو مؤيدة للمقتضيات الواقع السياسي التي تتم للتضحية التي تتم دراستها.</p> <p>• مثال: قد تتخذ المنظمات الإقليمية قراراً، وتتحرك دولة ما ضد هذا</p>	<p>• يقاس الموقف الدولي من خلال: 1. موقف الأمام المتحدة. 2. مواقف دولية لمنظمات دولية (أي منظمة خاسرج نطاق إقليم الدولة كموقف الاتحاد الأوروبي).</p> <p>3. مواقف القوى الكبرى (الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن).</p>	<p>• كيف يقاس الموقف الإقليمي؟ يقاس من خلال: 1. المنظمات الإقليمية التي تشارك فيها الدولة (معرفة موقف جامعة الدول العربية وموقف مجلس التعاون الخليجي وموقف منظمة المؤتمر الإسلامي تجاه القضية المراد دراستها).</p>	<p>• المتصود هنا بالدولة: هي الدولة التي تريد البحث في القضية وليست الدولة صاحبة القضية (دولة الإمارات العربية المتحدة).</p> <p>• السؤال المطروح هنا: كيف يمكن أن أعدد موقف الدولة؟ يتم ذلك من خلال: - لا بد من معرفة</p>	<p>• تسمى هذه المرحلة بمرحلة الإحاطة بمقتضيات الحدث، وهي مرحلة وصفية تسبق مرحلة التتوصيف، وتشتمل على: 1. مستوى الخطاب الرسمي. 2. الخطط. 3. التصريحات. 4. إمكانات الفعل السياسي. 5. إمكانات الفعل</p>

الآثر النهائي	مبادرات التأييد والرفض لكوّنات الواقع السياسي ومقتضياته	الوقف الدولي من مكونات ومقتضيات الواقع السياسي	الوقف الإقليمي من مكونات ومقتضيات الواقع السياسي	موقف الدولة من مكونات ومقتضيات الواقع السياسي	مكونات ومقتضيات الواقع السياسي للمشكلة أو القضية
	<p>الاستمرار، أو قد تتناقض قوى دولية معينة فيما بينها.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• سواء كانت الموافقة مؤيدة أو رافضة للواقع السياسي، فلا بد من معرفة أن تلك المواقف لها اعتبارات سياسية قد تظهريه في الخطاب الرسمي أو الخطط أو التصريحات.</li> <li>• وقد تتضح مواقف الرفض والتأييد</li> </ul>	<p>4. مواقف قوى دولية مؤثرة (وهي الدول التي لها تأثير في القضية المعنية).</p> <p>5. مواقف متأثرة من دول أخرى في العالم.</p>	<p>2. موقف الدول الإقليمية خارج نطاق المنظمات الإقليمية (كأن يكون هناك تصريح للدولة الإقليمية ما تجاه قضية الجزر الثلاث، على سبيل المثال، فيعبر ذلك التصريح عن موقف الدولة فقط ولا يعبر عن موقف الجامعة</p>	<p>- أن أي حدث سياسي له ثلاث ذكريات: ذاكرة الماضي، وذاكرة الحاضر، وذاكرة المستقبل.</p> <p>- يتم التعامل مع موقف الدولة من خلال ذكرتين:</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>1. ذاكرة الماضي</li> <li>2. ذاكرة الحاضر</li> </ol> <p>- قد تكون ذاكرة الحاضر هي ذاكرة الماضي ذاتها أو قد</p>	<p>غير السياسي.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• ويتم في هذه المرحلة عمل ما قد تم التطرق إليه مسبقا في جدول بحث ماهية الواقع السياسي ص 6.</li> </ul>

<p>الآثر النهائي</p>	<p>مبررات التأييد والرفض لمكونات الواقع السياسي ومقتضياته</p>	<p>الموقف الدولي من مكونات ومقتضيات الواقع السياسي</p>	<p>الموقف الإقليمي من مكونات ومقتضيات الواقع السياسي</p>	<p>موقف الدولة من مكونات ومقتضيات الواقع السياسي</p>	<p>مكونات ومقتضيات الواقع السياسي للمشكلة أو القضية</p>
	<p>ولكن قد لا تتضح مبرراتها، وعليه، يمكن استئناف البررات من خلال التصريحات أو الخطاب الرسمي، أو قد تكون المبررات خاصة بالدولة صاحبة التضيية.</p> <p>• لذلك لابد أولاً من كتابة مبررات التأييد للمواقف التي تم رصدها في المراحل التي سبقت</p>		<p>العربية وإن كانت عضواً فيها). 3. مـواقف واتجاهات داخل الدول الإقليمية (أصـحاب مشروع التغيير: كمنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الاقتصادية و البرلمانات).</p>	<p>يحدث اختلاف أو تفاوت بين الذاكرتين. - أيـسـا كان الاختلاف، فالفرض الرئسي من استخـدام السـاكره هو قياس مدى تطور موقف الدولة من مكونات ومقتضيات الواقع السياسي.</p>	

<p>الآثر النهائي</p>	<p>مبررات التأييد والرفض لمكونات الواقع السياسي ومقتضياته</p>	<p>الموقف الدولي من مكونات ومقتضيات الواقع السياسي</p>	<p>الموقف الإقليمي من مكونات ومقتضيات الواقع السياسي</p>	<p>موقف الدولة من مكونات ومقتضيات الواقع السياسي</p>	<p>مكونات ومقتضيات الواقع السياسي للمشكلة أو القضية</p>
	<p>هذه المرحلة، ومن ثم كتابة مبررات الرفض.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• ومن المهم معرفة أنه يجب أن تكتب مبررات التأييد أو الرفض بشكل عام دون تسمية الدولة أو الجهة المؤيدة أو الرافضة لمكونات الواقع السياسي ومقتضياته.</li> </ul>			<p><b>ثانياً، التطور:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• قد يكون هناك تطور في الموقف وقد لا يكون، حيث إن موقف الدولة في القضايا المتغيرة يتطور، بينما موقفيها في القضايا الاستراتيجية هو موقف ثابت، والتطور في هذا الموقف الثابت على مستوى الخطط أو التصريحات قد لا يضيف شيئاً</li> </ul>	

مكونات ومقتضيات الواقع السياسي للمشكلة أو القضية	مكونات ومقتضيات الواقع السياسي للدولة من مكونات ومقتضيات الواقع السياسي	الموقف الإقليمي من مكونات ومقتضيات الواقع السياسي	الموقف الدولي من مكونات ومقتضيات الواقع السياسي	مبررات التأييد والرفض لمكونات الواقع السياسي ومقتضياته	الأثر النهائي
	جديداً، وذلك على النحو التالي: ● المقضيات الاستراتيجية اللائية: - التطور في القضايا الاستراتيجية الثابتة يتم في إطار: 1. إضافة عناصر جديدة لموقف تقليدي ثابت (على سبيل المثال، موقف الإمارات في ثابست في				



مكونات ومقتضيات الواقع السياسي للمشكلة أو القضية	موقف الدولة من مكونات ومقتضيات الواقع السياسي	موقف الإقليمي من مكونات ومقتضيات الواقع السياسي	الموقف الدولي من مكونات ومقتضيات الواقع السياسي	مبررات التأييد والرفض لمكونات الواقع السياسي ومقتضياته	الأثر النهائي
	قضية الجزر: إمسا بالحوار الإسلامي، أو محكمة العدل الدولية). 2. تبني مواقف جديدة تمثل تطويرا لواقف تقليدية سابقة (آليات جديدة تطور موقف الإمارات الاتحادي من قضية الجزر كالانتقال من				

الآثر النهائي	مبررات التأييد والرفض لمكونات الواقع السياسي ومقتضياته	الموقف الدولي من مكونات ومقتضيات الواقع السياسي	الموقف الإقليمي من مكونات ومقتضيات الواقع السياسي	موقف الدولة من مكونات ومقتضيات الواقع السياسي	مكونات ومقتضيات الواقع السياسي للمشكلة أو القضية
				فكرة إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية إلى فكرة التحكيم الدولي). 3. تبني وجهة نظر جديدة تخالف المواقف السابقة (مثال: تبني الإمارات لموقف جديد لمختلف تماما عن موقفها السابق من	

مكونات ومقتضيات الواقع السياسي للمشكلة أو القضية	موقف الدولة من مكونات ومقتضيات الواقع السياسي	موقف الإقليمي من مكونات ومقتضيات الواقع السياسي	الموقف الدولي من مكونات ومقتضيات الواقع السياسي	مبررات التأييد والرفض لمكونات الواقع السياسي ومقتضياته	الأثر النهائي
<p>قضية الجزر كإعلان الإمارات الحربي على إيران الاسترداد الجزر أو قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران).</p> <p>● القضايا المتغيرة:</p> <p>- يتم قياس تطور القضايا المتغيرة من حيث:</p> <p>1. تطوير الفكرة:</p> <p>- مثال: قضية</p>					

الآثر النهائي	مبررات التأييد والرفض لمكونات الواقع السياسي ومقتضياته	الموقف الدولي من مكونات ومقتضيات الواقع السياسي	الموقف الإقليمي من مكونات ومقتضيات الواقع السياسي	موقف الدولة من مكونات ومقتضيات الواقع السياسي	مكونات ومقتضيات الواقع السياسي للمشكلة أو القضية
				البرهان مع النووي الإيراني بالنسبة للإمارات هي قضية متغيرة وليست ثابتة، حيث كان موقف الإمارات سابقاً هو: "لا يبد من حل القضية بالطرق السلمية منعاً للاستخدام في حرب". - ومن ثم تطورت	

مكونات ومقتضيات الوقائع السياسي للمشكلة أو القضية	موقف الدولة من مكونات ومقتضيات الوقائع السياسي	موقف الإقليمي من مكونات ومقتضيات الوقائع السياسي	الموقف الدولي من مكونات ومقتضيات الوقائع السياسي	مبررات التأييد والرفض لمكونات الوقائع السياسي ومقتضياته	الأثر النهائي
	فكرة الإمارات بالإعلان عن استعدادها للمساهمة في القضية أو إقامة مؤتمر أو اجتماع بما يضمن الحل السلمي للقضية. - موقف الإمارات في المثال السابق قائم ولكن الفكرة قد تطورت.				

الآثر النهائي	مبررات التأييد والرفض لمكونات الواقع السياسي ومقتضياته	الموقف الدولي من مكونات ومقتضيات الواقع السياسي	الموقف الإقليمي من مكونات ومقتضيات الواقع السياسي	موقف الدولة من مكونات ومقتضيات الواقع السياسي	مكونات ومقتضيات الواقع السياسي للمشكلة أو القضية
				<p>2. تخطيطي في الآلية؛ وذلك من خلال طرح مشروع لخطة متكاملة.</p> <p>3. عنصر التغيير: إمسا بنقض الفكرة السابقة أو بطرح فكرة جديدة تماما.</p> <p>● الخلاصة:</p> <p>- أي دراسة لموقف الدولة يتوقف على نوع القضية</p>	

مكونات ومقتضيات الواقع السياسي للمشكلة أو القضية	موقف الدولة من مكونات ومقتضيات الواقع السياسي	المردوسه في الواقع السياسي، وذلك بطرح سؤالين: السؤال الأول: هل هي قضية استراتيجية وطنية ثابتة ؟ حيث تعرف القضية الاستراتيجية الثابتة على أنها القضية ذات المصالح الاستراتيجية العليا للدولة.	الموقف الدولي من مكونات ومقتضيات الواقع السياسي	مبررات التأييد والرفض لمكونات الواقع السياسي ومقتضياته	الأثر النهائي
--	---	--	---	--	---------------

مكونات ومقتضيات الواقع السياسي للمشكلة أو القضية	موقف الدولة من مكونات ومقتضيات الواقع السياسي	فإن كانت القضية كذلك، يتم التعامل معها من خلال ثلاثة متغيرات على النحو التالي: 1. إضافة عناصر جديدة لموقف تقليدي ثابت. 2. تبني مواقف جديدة تمثل تطورا لموقف تقليدية. 3. تبني وجهة نظر جديدة تخالف المواقف السابقة.	الموقف الإقليمي من مكونات ومقتضيات الواقع السياسي	الموقف الدولي من مكونات ومقتضيات الواقع السياسي	مبررات التأييد والرفض لمكونات الواقع السياسي ومقتضياته	الأثر النهائي
--	---	---	---	---	--	---------------



الآثر النهائي	مبررات التأييد والرفض لكونات الواقع السياسي ومقتضياته	الموقف الدولي من مكونات ومقتضيات الواقع السياسي	الموقف الإقليمي من مكونات ومقتضيات الواقع السياسي	موقف الدولة من مكونات ومقتضيات الواقع السياسي	مكونات ومقتضيات الواقع السياسي للمشكلة أو القضية
				<p>السؤال الثاني: أم أنها قضية سياسية متغيرة ؟ حيث يتم التعامل معها وفقا لثلاثة متغيرات:</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>1. تطوير الفكرة</li> <li>2. تطوير الآلية</li> <li>3. التغيير</li> </ol> <p>- لا يتحدد نوع القضية فيها إذا كانت قضية استراتيجية أو قضية متغيرة بناء على موقف الدولة، وإنما</p>	

الآثر النهائي	مبررات التأييد والرفض لمكونات الواقع السياسي ومقتضياته	الموقف الدولي من مكونات ومقتضيات الواقع السياسي	الموقف الإقليمي من مكونات ومقتضيات الواقع السياسي	موقف الدولة من مكونات ومقتضيات الواقع السياسي	يتحدد بناء على ما تم طرحه في المرحلة الأولى ألا وهي مرحلة "الإحاطة بمقتضيات الحدث".	مكونات ومقتضيات الواقع السياسي للمشكلة أو القضية

## بحوث الأثر للتوصيف البرلماني للواقع السياسي

تعد «بحوث الأثر للتوصيف البرلماني» المرحلة الأولى من مراحل التحليل السياسي البرلماني الذي يقوم على فكرة: كيف يمكن للبرلمان أن يدرس ويصل إلى تفسير للظاهرة السياسية؟ ويتم في هذا النوع من البحوث ربط ما سبق فعله في «بحث ماهية الواقع السياسي» (جدول ص8) و «بحوث التوصيف البرلماني للواقع السياسي» (جدول ص17)، وذلك بالنظر إلى الجداول السابقة بنظرة تحليلية يقوم خلالها الباحث باستخدام عدة جداول تفصيلية بهدف التوصل إلى الأثر النهائي للواقع السياسي للقضية.





تحليل عناصر الضعف	تحليل عناصر القوة	عناصر الضعف في الموقف الدولي	عناصر القوة في الموقف الدولي	عناصر الضعف في الموقف الإقليمي	عناصر القوة في الموقف الإقليمي	عناصر الضعف في موقف الدولة	عناصر القوة في موقف الدولة	عناصر الضعف في مكونات الواقع السياسي	عناصر القوة في مكونات الواقع السياسي
							عناصر القوة لموقف الدولة. - قد تكون أدوات الضغوط هي أدوات سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، أو ثقافية أو .....	2. مصادر التهديد الأثر احتمالا	2. مبادئ الموقف السياسي في التعبير







تحليل عناصر الضعف	تحليل عناصر القوة	عناصر الضعف في الموقف الدولي	عناصر القوة في الموقف الدولي	عناصر الضعف في الموقف الإقليمي	عناصر القوة في الموقف الإقليمي	عناصر الضعف في موقف الدولة	عناصر القوة في موقف الدولة	التوصيف البرلماني). 4. قدرة الدولة على مواجهة عناصر القوة دون خسائر حقيقية في دخلها (قد تكون خسائر اقتصادية أو عسكرية أو سياسية وأمنية .....)	عناصر الضعف في مكونات الواقع السياسي	عناصر القوة في مكونات الواقع السياسي
								على مبررات تأييد إقليمية ودولية. 4. آليات الحركة في الاستمرار في تطويع الموقف السياسي (استخراجها من مكونات الواقع السياسي،		

تحليل عناصر الضعف	تحليل عناصر القوة	عناصر الضعف في الموقف الدولي	عناصر القوة في الموقف الدولي	عناصر الضعف في الموقف الإقليمي	عناصر القوة في الموقف الإقليمي	عناصر الضعف في موقف الدولة	عناصر القوة في موقف الدولة	عناصر الضعف في مكونات الواقع السياسي	عناصر القوة في مكونات الواقع السياسي
									والسؤال المطروح هنا: هل آليات الحركة تستطيع بالحفاظ على تماسك هذه العناصر القوية، أم أنها ستشكل عناصر ضعف بعد فترة؟ ففني حالة

تحليل عناصر الضعف	تحليل عناصر القوة	عناصر الضعف في الموقف الدولي	عناصر القوة في الموقف الدولي	عناصر الضعف في الموقف الإقليمي	عناصر القوة في الموقف الإقليمي	عناصر الضعف في موقف الدولة	عناصر القوة في موقف الدولة	عناصر الضعف في مكونات الواقع السياسي	عناصر القوة في مكونات الواقع السياسي
									استشعار بوادر تغير في أي من عناصر القوة لابد من التحرك سريعا لدرء هذه التغيرات، لأن تركها يعني أنها ستتحول حتما إلى عناصر ضعف).

	تحليل عناصر الضعف	تحليل عناصر القوة	عناصر الضعف في الموقف الدولي	عناصر القوة في الموقف الدولي	عناصر الضعف في الموقف الإقليمي	عناصر القوة في الموقف الإقليمي	عناصر الضعف في موقف الدولة	عناصر القوة في موقف الدولة	عناصر الضعف في مكونات الواقع السياسي	عناصر القوة في مكونات الواقع السياسي
										5. إضافة عناصر جديدة للحركة تقوي من الموقف السياسي.

## الدور السياسي للبرلمان

السياسة نشاط ملازم للمجتمعات البشرية ولها أثر عظيم في تطور حياة المجتمعات البشرية وإذا كانت السياسة في ترجمتها اليونانية تعني Polis أي الحاضرة Acite وهي اجتماع المواطنين الذين يكونون المدينة. وإذا كانت المدينة في اللائحة العربية تعني مجموعة الأبنية والشوارع والساحات فإنها في اليونانية تعني مجموع المواطنين القاطنين في المدينة. ولم يكن في المدينة اليونانية ينطبق عليهم تعريف المواطنين سوى أولئك الذين لهم الحق في المشاركة في الحياة السياسية، وتولي المناصب الإدارية والسياسية، وبالتالي تم استبعاد الفساد والعبيد والأجانب من الحاضرة أو المدينة اليونانية. التي تعني مجموعة العلاقات المنظمة والقائمة بين الأشخاص الذي يتمتعون بصفة المواطنة.

وإذا كان سلوك أرسطو عرف الإنسان بأنه حيوان مدني وليس حيوان اجتماعي لأن الحيوان يمكن أن يكون اجتماعياً ويعيش ضمن جماعة أو قطعان إلا أن الإنسان لديه رغبة دائمة في الحياة الفضلى. وعلى هذا الأساس فإن السياسة هي حكم الحواضر فهي تتصل بكل ما له علاقة بفن حكم الدولة، وبإدارة علاقاتها الخارجية، وهي تعني أيضاً الشؤون العامة والأحداث السياسية، والسياسة الداخلية، وحكم الدولة، والعلاقات المتبادلة بين مجموعة القوانين التي تنظم أشكال الحكومة وتحدد العلاقات بين السلطة والمواطنين أو الرعايا.

وهذا هو التعريف الذي أخذ به معجم الأكاديمية السياسية وكذلك الأفيكليويديا الكبيرة. وهذين التعريفين يتفقان مع تعريف « ما سيل بريلو » الذي عرف معنى كلمة بوليتولوجيا Politologie بأنها المعرفة المنظمة للدولة.

وإذا كان البرلمان هو واحداً من سلطات الدولة الرئيسية والذي يختص بوظيفتي التشريع والرقابة، فإنه وفق التعريفات السابقة فإن البرلمان يمارس دوراً سياسياً مهماً في قلب العملية السياسية، بل أنه صانع للسياسة عندما يقوم بوظيفته التشريعية، وهو مراقب للسياسة وتطوراتها من خلال وظيفته الرقابية، وهو مشارك في التعبير عن صياغات السياسات الخارجية عندما يقوم بدوره في الدبلوماسية البرلمانية. ونرى أن الدور السياسي الأكبر للبرلمان ينبع من كونه آلية سياسة أساسية تهدف إلى توحيد وتماسك

المجتمع، وتحقيق الخير العام. فإذا كانت مقولة ما دخلت السياسة شيئاً إلا فسدتها فإن هذا القول لا يعبر عن الساسة الفاسدين الساعين إلى تحقيق مصالح شخصية ضيقة وآنية، وأنها تعبير عن مجرد صراع على النفوذ من أجل الكسب المادي والمعنوي.

فإذا كان إطار السياسة ونشاطها يتمحور حول المجتمع فإن المجتمع بكل طوائفه أراد أن يكون مشاركاً في السياسة من خلال البرلمان لأن البرلمان هو الآلية الأساسية التي قضت على فكرة العزلة الإنسانية التي تحدث عنها ” هوبز ” فالعيش في جماعة مع الآخرين ضرورة تتطلبها الحياة الإنسانية. ولذلك فإن الإنسان لا يستطيع أن يعيش خارج المجتمع. والمجتمع يعتبر المادة الأساسية لأي برلمان فهو يسن القوانين من أجل تنظيم المجتمع، وتحقيق وحدته وتدعيمها. كما هو معني بتطوير كل القواعد الحاكمة للمجتمع وفقاً للتبادلات الحاصلة في الزمان والمكان من خلال دوره الرقابي، والسياسة في ممارستها ليست حكرًا على السلطة التنفيذية أو الحكومة، فإذا كانت الحكومة هي التي تمارس السلطة فإن البرلمان يعمل على التأثير في اتخاذ القرارات الحكومية بل أحياناً يصنع هذه القرارات. فالعمل السياسي لا يقتصر على من يتخذ القرارات، وإنما يتعداه إلى من يؤثر في اتخاذها. وهنا يبدو دور القوى المختلفة في العملية السياسية، وهذا الدور يتزايد تأثيره من البرلمان في ظل الأنظمة الديمقراطية، ويقل دوره في الأنظمة غير الديمقراطية.

ولكن ما هي العلاقة بين غاية السياسة، وغاية البرلمان في أدوارهما .

السياسة ما هي إلا وسيلة لتحقيق مصلحة مشتركة لكل الأفراد والمواطنين وهذه المصلحة المشتركة ليست هي مصالح الأفراد، ولا الجماعات المكونة للمجتمع، ولا مصلحة الدولة، ولكنها مصلحة المجتمع الذي ينصهر في إطاره الأفراد والجماعات. وإدراك الحكومة لهذه المصلحة المشتركة والوعي بأهميتها لا يكفي وإنما لابد من ضامن موضوعي لهذه المصلحة.

وهذا الضامن يتحقق من خلال البرلمان الذي يتشكل من ممثلين عن الشعب حتى يراقبوا الحكومة في سعيها لتحقيق المصلحة المشتركة. ولكن لماذا البرلمان هو الضامن لتحقيق هذه المصلحة المشتركة؟ لأن الأمر ببساطة أن كل مجتمع يتكون من فئات وجماعات متعددة ومتنوعة والفرد ذاته له علاقات متداخلة مع الغير والجماعات الأخرى.

وكل هؤلاء المتعددون عندما يجتمعون ويضمهم إطار عمل واحد في داخل البرلمان فإنهم سيسعون إلى التغلب على التناقضات الناتجة عن المصالح الفردية والفتوية الضيقة، والمتنوعة والمتنافرة أحياناً.

ولذا فإن البرلمان يعمل وفق غاية أساسية هو الحفاظ على وحدة المجتمع السياسي وتماسكه. وهذا لا يكون إلا بالتأكيد على وجود قيمة عمل مشتركة داخل البرلمان تتعدى أهداف كل الأجزاء المكونة للمجتمع، هذه القيمة يتم التعبير عنها بفكرة المصلحة المشتركة. ولكن ما هي آليات البرلمان لتحقيق دوره السياسي في المصلحة المشتركة. البرلمان يحقق ذلك من خلال ما يطلق عليه الوفاق الداخلي أي الوفاق بين كل فئات وجماعات المجتمع، وهذا الوفاق يتجاوز الأهداف الخاصة للأفراد والجماعات وإذا لم يتحقق هذا يتجاوز فإن الجماعات في داخل البرلمان ستكون في حالة تصادم، وصراعات داخلية الأمر الذي يعرض وحدة المجتمع للتفكك ولا يمنع الاختلاف في الآراء أو التباينات ما لم تمس قيمة العمل المشتركة الخاصة بتحقيق مصلحة المجتمع، ولكن هذه التباينات تنصب أساساً على الآليات والوسائل التي يسعى كل طرف إلى تبنيتها من أجل تحقيق هذه المصلحة المشتركة. ولكن ما الذي يضمن ألا تتجاوز الاختلافات في البرلمان إلى جوهر المصلحة المشتركة؟ الذي يضمن ذلك هو أن الوفاق في داخل البرلمان لا يتعلق فقط بمكونات مادية تتمثل في الصراعات بين الأحزاب والجماعات من أجل تحقيق رؤيتها ولكن هذا الوفاق يرتكز أساساً على عنصر روعي يتجسد في فكرة الوطن. والتراث المشترك، والقيم الأخلاقية واللغوية والتاريخية الواحدة فالوطن للوفاق في داخل البرلمان هو حقيقة اجتماعية محسوسة وهو المصدر الأساسي للحركة الجماعية أو الفردية في داخل البرلمان. فأعضاء البرلمان واعون إلى أن تهديد وفاقهم وتجاوزه إلى جوهر المصلحة المشتركة يعني زوال الوطن ومن ثم وقوعه فريسة لوحدة سياسية أخرى.

ولكن ما الذي يضمن أن يظل البرلمان في ممارسته لدوره السياسي حافظاً لآلية الوفاق لجوهر المصلحة المشتركة؟ الذي يضمن ذلك هو النظام الذي يحيا في داخله البرلمان. فالأخير لا يوجه كل شيء على هواه، وإنما النظام يعد الشرط الأساسي لوحدة واستقرار الجماعة. والنظام يفرض على البرلمان الطاعة أي احترام النظام والقواعد التي تركز عليها وحدة المجتمع.

ومن ثم فإن البرلمان ليس بإمكانه أن يفعل ما يشاء وفق رغباته، وإنما هو ملزم بالحفاظ على تماسك المجتمع وحمايته فإذا ما حاد عن هذه المصلحة المشتركة وعرض المجتمع للتفكك والانقسام فإن البرلمان يكون قد فقد مبرر وجوده. لأن الوفاق المعبر عن دور البرلمان السياسي يستند على قوانين وقواعد حقوقية يتقيد بها كل سلطات الدولة، وكل الأفراد، وكل الجماعات فلا وجود لنظام بدون قانون. ولا يمكن النظر إلى قوة البرلمان في مجرد وضع القوانين، وإنما قوته تتركز على قدرة السلطات الأخرى في تطبيق وفرض احترام القوانين، ومن ثم فإن العلاقة بين البرلمان والحكومة هي علاقة تكاملية يحتاج فيها طرق إلى الآخر لأن القوة مجزأة بين سلطات الدولة، فهل يمكن تطبيق القوانين بدون أجهزة الشرطة والقضاء ومراقبة الوحدة الإدارية.

وإذا كان البرلمان والحكومة يسعيان إلى بلوغ الغاية السياسية في تحقيق المصلحة المشتركة للمجتمع فإن كلاً منهما مطالب بحسن استخدام القوة فتقو البرلمان تقابلها قوة الحكومة وهذا ما يفرض وجود علاقة بين القوة، والقوة المضادة وهذه العلاقة يجب أن تتميز بإجراء الحسابات بشكل دقيق لتحقيق الغاية السياسية. والضامن لحسن استخدام قوة كل طرف تجاه الآخر هو النظام أو القانون أو ما يطلق عليه الدستور فالقانون هو الذي يعطي ممارسات القوة المشروعية أو يسلبها عنها في بعض الأحيان. أي أن القانون يبقى القوة منسجمة مع وظيفتها.

كما أن البرلمان القوي في دوره السياسي هو الذي يحافظ على ديناميكية العملية السياسية في داخل الدولة. لأن الدولة لا يمكن النظر إليها على أنها وحدة سياسية جامدة، وغير قابلة للتغيير. فكل دولة تمر بالعديد من حالات التناقضات القائمة في داخل الجسم المجتمعي.

هذا الجسم لا تتوقف فيه الحياة مهما بلغت درجة استقرار المجتمع ولما كان البرلمان ممثلاً لإدارة المواطنين فهو لا بد أن يكون كاشفاً بحركة التناقضات القائمة في داخل الجسم المجتمعي. وهذا الكشف لا بد وأن يتبعه تغير، وإلا تعرضت الدولة لأخطار محدقة.

أما إذا كان البرلمان ضعيفاً في دوره السياسي وغير قادر بكشف حالة التناقضات القائمة في داخل الجسم المجتمعي، فإن الأفراد والجماعات في داخل المجتمع ستتجاوز وحدات السلطة سواء كانت حكومية أو برلمانية وستأخذ بنفسها زمام المبادرة للتعبير



والكشف عن حالة التناقضات القائمة، ومما يزيد من خطورة حالة التناقضات في داخل الجسم المجتمعي في الوقت الراهن هو أن الواقع التقسيمي للدول أو المجتمعات السياسية لم يمنع ازدياد التأثير الفعال ببعضها البعض. فلم يعد مصدر التناقضات داخلياً فقط، بل أصبحت له توجهات خارجية، وهذا ما يزيد من أهمية الدور السياسي للبرلمان الذي يجب أن يكون حيويًا وفعالاً بالقدر الذي يمتص هذه التناقضات.

وديناميكية وحيوية البرلمان في دوره السياسي يرتبط بمدى قدرته على تسييس المشاكل التي يعاني منها الأفراد والجماعات. والتسييس يعني أن كل ظاهرة، وكل نشاط قائم في المجتمع بالإمكان أن يكونا في صميم اهتمامات السلطة السياسية للبرلمان. فأى ظاهرة أو نشاط عندما يعجز الفرد أو الجماعة على حل المشاكل الناجمة عنها فإنهم ينظرون إليها على أنها ظاهرة سياسية تتطلب تدخل البرلمان أو الحكومة من أجل مساعدتهم على التخفيف من وطأة هذه المشاكل أو تمكينهم من إشباع رغباتهم فيها. مهما كان مصدر المشكلة ( اقتصادي - ثقافي - فني - نفسي - سياسي ). فتدخل البرلمان في أي مشكلة يعني تسييس هذه المشكلة، وهذا التسييس لا يتم فقط تحت تأثير المطالب الشعبية، وإنما البرلمان نفسه مطالب بأن يتدخل في الكثير ويبادر بالتسييس إذا كان ذلك يحقق المصلحة المشتركة للمجتمع.

وقد تزايدت أهمية الدور السياسي للبرلمان في إطار عصرنا الراهن ومع اتساع دائرة وظائف الدولة. ففي الماضي كانت مهمة الدولة تنحصر فقط في حفظ الأمن في الداخل، وردع كل مشاغب، والدفاع عن الدولة، وتمثيل الدولة لدى الدول الأخرى، وإصدار وجباية الضرائب.

أما في العصر الحاضر فقد أضيفت إلى وظائف الدولة العديد من الوظائف الاقتصادية والاجتماعية فأصبحت الدولة معنية بالتعليم، والإسكان، والصحة، وتنظيم القطاع الخاص، والاستثمارات، والعمل والبطالة، وتقديم المساعدات العائلية، والضمانات الاجتماعية.

وهذه الوظائف الجديدة أدت إلى تبدل مفهوم الدولة فتحولت من الدولة الحارسة إلى الدولة المتداخلة التي ترعى شؤون المواطن، وتسهر على أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية.

ومثل هذه الوظائف الجديدة تحتاج بإلحاح إلى أهمية التوافق المجتمعي حيالها. وهذا التوافق لا تستطيع السلطة التنفيذية تحقيقه بمفردها وبعيداً عن قيمة الوفاق البرلماني ودوره المؤثر في أن يجعل الأفراد مقتنعون بجدوى قرارات السلطة في مثل هذه المسائل. لذلك تعاضم دور وأهمية الوظيفتين التشريعية والرقابية للبرلمان.

### دراسة الظاهرة السياسية في البرلمان

لا يمكن للبرلمان عند دراسة الظاهرة السياسية أن ينطلق من المبادئ والمسلمات السياسية بل لابد له من أن يركز على ملاحظة الواقع والأحداث. فالبرلمان يعتمد أساساً على كيفية التحليل الموضوعي للواقع السياسي وهذا ما يعبر عنه المنهج الاستقرائي وبالتالي لا يصلح في البرلمان أن نعتمد على المنهج القياسي الذي يدور حول المثاليات أو المسلمات. ويقوم المنهج الاستقرائي أساساً على استقراء الوقائع والأحداث ثم اكتشاف القوانين التي تحكم الظواهر السياسية ثم النتائج التي يمكن أن يتمخض عنها الحدث السياسي

### الورقة الاستقرائية

مقترحات لتحقيق هذه النتائج المستهدفة	النتائج المستهدفة للدولة	النتائج المرتبة على الوقائع والأحداث	الموقف الإقليمي والدولي	السياق القانوني المحلي والإقليمي والدولي	الوقائع والأحداث

### الورقة التاريخية

الأحداث والوقائع التاريخية	العوامل التي تأثرت بها هذه الأحداث	أثر هذه العوامل على التطور الحاضر للظاهرة السياسية	النتائج النهائية

### ورقة العناصر السياسية

الظاهرة محل الدراسة	عناصر الظاهرة	العلاقات القائمة بين هذه العناصر	نتائج هذه العلاقات	مقترحات لتخفيف الآثار السلبية لنتائج العلاقات

## ورقة التحليل المقارن

عناصر التحليل المقارن	الدولة "أ"	الدولة "ب"	الاختلافات بين الدولتين	التوافق بين الدولتين	النتائج النهائية
العنصر السياسي					
العنصر الاقتصادي					
العنصر الاجتماعي					
العنصر الثقافي					

## المعرفة السياسية

المعرفة السياسية هي مجموعة المعاني والمعتقدات والأحكام والمفاهيم والتصورات الفكرية التي تتكون لدى الإنسان نتيجة محاولاته لفهم الظواهر السياسية والأشياء المحيطة بها وتنقسم المعرفة السياسية إلى :

- معرفة استدلالية: وهي المعرفة المنطقية
- معرفة تجريبية: تعتمد على التجربة والخبرة العملية
- معرفة عقلية: تدرك بالعقل
- معرفة عامية: في متناول مدارك الجمهور
- معرفة فنية: متصلة بمزاولة أعمال السياسة
- معرفة مهنية: متصلة بمهنة السياسة

### خصائص البحث السياسي البرلماني

1. اكتشاف علاقات السبب والتأثير بين المتغيرات.
2. اكتشاف النتائج المبنية على علاقات السبب والتأثير.
3. تأكيد تلك النتائج من خلال التحليل السياسي.

## ورقة البعد السياسي

تقوم هذه الورقة على ضرورة أن تنطلق من فرضية معينة وإعداد هذه الورقة يتطلب

النتائج المحتملة لهذه الحلول	حلول مؤقتة	تفسير مبدئي	تفسيرات مقترحة للعلاقة بين السبب ( المتغير المستقل ) والنتيجة ( المتغير التابع )	تفسير مؤقت للظاهرة السياسية

## الورقة التجريبية

النتائج	العلاقة الارتباطية بين المتغيرات الحاكمة والمتغيرات التابعة	المتغيرات الحاكمة والمتغيرات التابعة	العلاقة بين المتغيرات	متغيرات الظاهرة	الظاهرة موضوع الدراسة

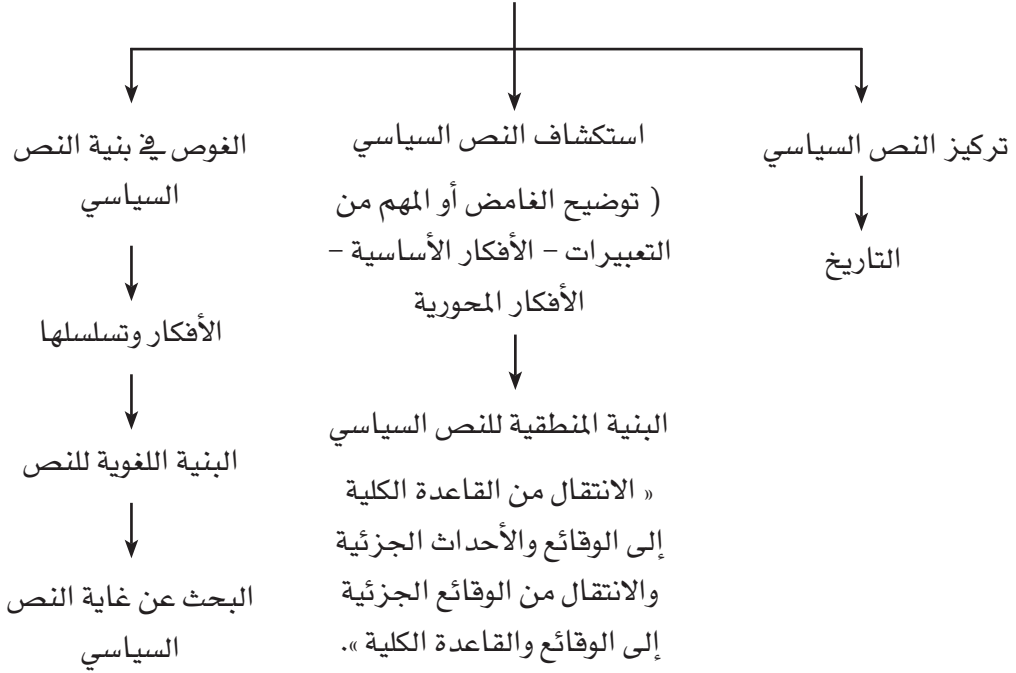
## ورقة التحليل السياسي

- المعلومات التاريخية عن الظاهرة.
- المعلومات الحالية عن الظاهرة .
- المصالح التي تربط القوى المتفاعلة ومدى تأثيرها في شكل العلاقة.
- الأدلة والبراهين حول العلاقة بين القوى المختلفة.

## كيفية تحليل النص السياسي



## مراحل تحليل النص السياسي



### المبادئ الأساسية للتحليل السياسي

1. تعدد العوامل المرتبطة بالظاهرة.
2. الأهمية النسبية للعوامل المرتبطة بالظاهرة.
3. الذاكرة التاريخية للظاهرة السياسية.
4. تأثير التفاعلات والتداعيات الحاضرة على مستقبل الظاهرة.
5. الإطار المكاني المحلي والإقليمي والدولي.

## ورقة التنبؤ السياسي

1. العوامل المرتبطة بالظاهرة.
2. الظروف البيئية للظاهرة.
3. أهم العوامل أو القوى المحركة للظاهرة.
4. أهم العوامل والقوى المحركة في المستقبل.
5. احتمالات التحقيق المستقبلي لتأكيد هذه العوامل.
6. المشكلات والقيود التي يمكن حدوثها في المستقبل.
7. تحديد الأهداف في المستقبل.
8. كيف يمكن جني المكاسب؟
9. كيف يمكن تجنب الخسارة؟



## دراسات الأزمات، وتقدير المواقف

الدبلوماسية البرلمانية شأنها شأن الدبلوماسية الرسمية في حضورها ومشاركتها لفعاليات تناقش فيها العديد من القضايا والموضوعات التي تحمل طبيعة الأزمة، أو المشكلة ذات الأهمية الإستراتيجية للدولة، أو الإقليم، أو للعالم. وبداية فإن الأسس العامة للتعامل مع هذا النوع من القضايا والموضوعات ذات الأهمية الوطنية أو الإقليمية أو الدولية يتطلب التعامل مع كل موضوع أو قضية باعتباره حالة منفردة بذاتها لها خصائصها، ولها جوانبها ذات الطابع الخاص. ومن ثم فإن دراسات الأزمة أو تقدير الموقف لا يصيغ قوالب جامدة، ولا يضع أنماطاً ثابتة. وأن هذا النوع من الدراسات كان هدفه الرئيسي مساعدة الدبلوماسية البرلمانية على أن تعبر عن حقيقة وجوه المواقف التي يمكن أن تتبناها وتدافع عنها في المحافل البرلمانية ولكن على هدى وأسس واضحة. ومما ساعد على تقدم هذا النوع من الدراسات ما تحياه البيئة الدولية من عوالم الكيانات الكبرى، والصراعات المتزايدة والمصالح المتعارضة. فالدول بمفردها عاجزة عن التأثير في إحداث الأزمات والمشكلات الوطنية والإقليمية والدولية. عوالم أصبح الاتساع الحضاري فيها يمتد ويتطور وترسخ دعائمه وتزداد مصالحه وتتعارض. كل ذلك جعل دراسات وأوراق الدبلوماسية البرلمانية ذات صفة مغايرة ومختلفة عما كان عليه الإعداد للرؤية البرلمانية في الماضي. لأن الدبلوماسية البرلمانية عليها أن تتبنى مواقف، وتقيم مبادرات، وتصنع مشروعات وهذا لا يمكن تحقيقه في ظل أوراق ودراسات لا تراعي أبعاد الموضوعات أو القضايا المطروحة بالشكل الموضوعي الدقيق، وفي الإطار الذي يزيد من قيمة مواقف الدبلوماسية البرلمانية. فالبيئة التي تسبح فيها الدبلوماسية البرلمانية حالياً هي ذلك العالم الذي يتميز بأنه وحدة اجتماعية متقاربة ومتكاثفة الترابط سياسياً، واقتصادياً، وإدارياً، وثقافياً، واجتماعياً الأمر الذي جعل أي أزمة أو مشكلة في أقصى الشرق تؤثر على الدول والكيانات في أقصى الغرب. كما أن الخاصية الثانية لبيئة الدبلوماسية البرلمانية هو أن أي دولة تحتاج إلى تطوير آليات وأدوات هذه الدبلوماسية لأنه لم يكن في الإمكان قدرة أي دولة على الانغلاق على ذاتها ولم يعد بوسعها مهما أوتيت من نظم حكم أن تمنع التأثيرات الخارجية أو رياح التغيير

أن تصل إليها. لأن الأحداث والقضايا السياسية في العالم هي أشبه بفيضان دولي يجتاح أراضي كل دول العالم.

**الخاصية الثالثة** لبيئة الدبلوماسية البرلمانية هو ضرورة تعامل البرلمانات مع الأحداث والقضايا السياسية فلم يعد الأمر اختيارياً، أو فرضياً، لأن البرلمان مسؤول مع أجهزة الدولة الأخرى المعنية في الحفاظ على سيادة الدولة، والوقوف بحزم ضد المؤامرات، أو أي استهدافات خارجية أو أجنبية، ولذا فإن تدخل البرلمان بالتعبير عن الرأي، أو صياغة موقف، أو تبني برنامج إنما يكون هدفه التأثير في مجريات الأحداث الإقليمية والدولية بما يؤدي إلى تجنب مخاطرها، والاستفادة من إيجابياتها. ولما كان البرلمان هو الذي يعبر عن المجتمع في تحقيق المصلحة المشتركة والخير العام باعتباره ممثلاً له فإن البرلمان لديه القدرة على أن يصنع من الأزمات والأحداث السياسية الخير للبشرية. لأن المشكلات والقضايا الإقليمية والدولية لا يمكن النظر إليها دائماً على أنها شر، بل أن الإنسانية شيدت حضارتها وتقدمها من خلال الأزمات والمشكلات المستعصية. فأزمة الغذاء كانت هي الدافع لاستنباط سلالات غذائية عالية الإنتاج، وأزمة الطاقة كانت دافعاً لإنتاج المصادر البديلة الفعالة.

**الخاصية الرابعة** لبيئة الدبلوماسية البرلمانية هو اصطباغ هذه البيئة بالصبغة العلمية. فأصبحت المناهج العلمية هي الأسلوب الرئيسي للتعامل مع الأزمات والمشكلات والأحداث السياسية. وكما أكد ويدور بيتراس الخبير البرلماني الأمريكي أن اعتماد المنهجية العلمية في الدبلوماسية البرلمانية لا يعود فقط إلى النتائج الإيجابية التي يمكن أن يحققها هذا الأسلوب في إعداد الدراسات والبحوث ولكن أيضاً هذا الأسلوب هو الوحيد الذي يجنب النتائج المخيفة والمدمرة لأن طبيعة التداخل في القضايا الدولية قد تؤدي إلى نتائج وخيمة.

إزاء ذلك كله كان حتماً وضرورياً أهمية التعرف والتعلم لأسس المنهجيات العلمية في دراسات وبحوث الدبلوماسية البرلمانية.

## دراسة تحليل الإطار

في هذا النوع من الدراسات البرلمانية نبدأ بالتعرف إلى واقع المشكلة أو القضية محل الدراسة من خلال الآتي:

ما هو المطلوب القيام به لزيادة فعالية هذا الاستخدام	ما هو الوقت المتاح لنا للاستخدام	كيف نستخدم ما نملك	ماذا يملكون	ماذا نملك	إلى أين يتجهون	إلى أين نتجه	من هم	من نحن

وهذا النوع من الدراسات يسمى الدراسات التحليلية المبدئية ويركز بصفة خاصة على القضايا والموضوعات ذات الطبيعة الثنائية لعلاقة الدولة مع غيرها من دول الإقليم والعالم. ويعطي هذا النوع من الدراسات نتائج أولية لتحديد خيارات ومقترحات التعامل مع الحدث أو القضية محل الدراسة.

## دراسات الموقف

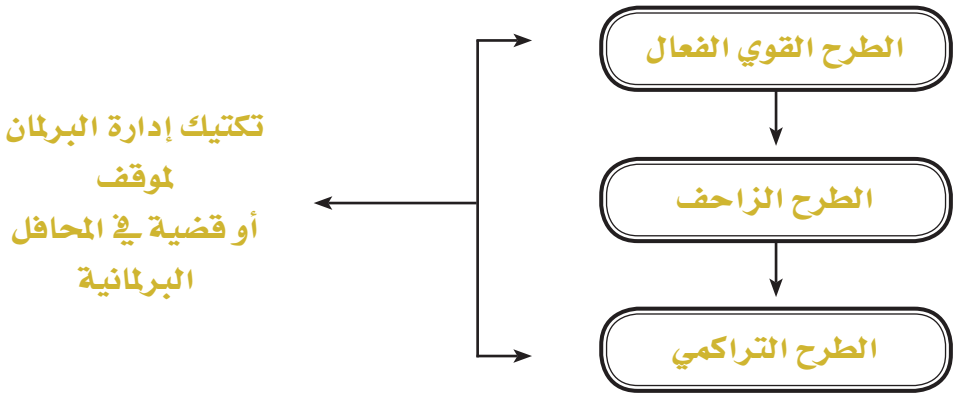
في هذا النوع من الدراسات نتعامل مع قضية أو موضوع ما من خلال التعرف إلى أبعاده الحقيقية، وكذلك الهدف الذي يسعى إليه الأطراف الأخرى في الحدث أو الموقف الدولي أو الإقليمي.

ما هي الحدود التي يمكن الاتفاق فيها مع الآخرين	ما هي المحاذير التي تؤثر على مصالحنا	ما هي البدائل المتاحة للآخرين للتعامل مع الموقف	ما هو الهدف الذي يجب أن نسعى إلى تحقيقه وكيف نحققه	ما هي تداعيات هذا الموقف الآن	من هم الأطراف الصانعين للموقف العلنيين أو الأطراف الخفية	كيف ظهر الموقف وتطورت أحداثه

ويعطى هذا النوع من الدراسات مرونة للبرلمان في التعامل مع القضايا أو المواقف التي ينبغي أن يتبناها. كما أن هذا النوع من الدراسات يحتاج إلى التشاور مع الجهات المعنية بالسياسة الخارجية حتى يمكن بناء وتقدير صحيح للتعامل مع الأحداث والموضوعات السياسية.

## دراسة تكتيك الموقف

هذا النوع من الدراسات هدفه الرئيسي أن البرلمان له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في إثارة قضية أو موقف ما في أي محفل برلماني إلا أن البرلمان يتوقع أن موقفه أو قضيته لن تكون محل اهتمام وترحيب من البرلمانات الأخرى. فيتم بناء تكتيك معين لإدارة هذا الموقف في المحفل البرلماني.

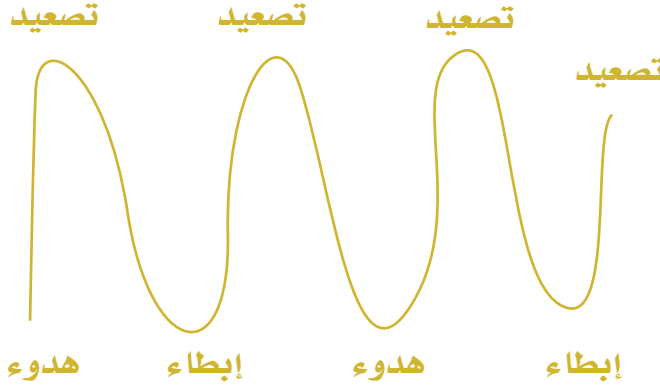


حيث إنه في الطرح القوي الفعال يهتم البرلمان ببناء سياق قوي وفعال من وثائقه ودراساته لتبرير هذا الموقف أو القضية ويعمل على إعداد كل الأطر الفنية الداعمة لعدالة وسلامة طرحه، ويفضل أن يتم طرح عدد من الوثائق والدراسات الفنية اللازمة، ثم يدفع بها البرلمان بشكل متكامل إلى الجهة المنظمة للمحفل التي تبدأ في توزيعها على كل الأطراف المشاركة في المحفل، كما أن هذا لا يمنع البرلمان من أن يرسل بنفسه الوثائق والمستندات الداعمة لموقفه إلى مختلف الأطراف.

ثم تبدأ المرحلة الثانية وهي التكتيك الزاحف، ويقوم على كسب التأييد لموقفه من خلال اللجوء أولاً إلى حلفائه الإقليميين ثم أصدقائه خارج الإقليم، ثم الأطراف المتوقع أن تقبل بموقفه أو قضيته، ثم الأطراف المحايدة وأخيراً الأطراف المناوئة. وفي الحقيقة أن التكتيك الزاحف يبدو تعقيداً وصعوبة في إعداد جداول المواقف التي تضم كل الفئات السابقة، وكذلك إجراء الاتصالات والمشاورات المكثفة، وأحياناً الزيارات المتلاحقة،

بالإضافة إلى تبسيط الوثائق والمستندات الفنية المبررة للموقف أو القضية.

ثم تبدأ المرحلة الثالثة وهي الطرح التراكمي وهذا النوع من التكتيكات يطلق عليه التكتيك ذو الطبيعة الخاصة لأن هدفه الرئيسي هو زيادة الضغط، وإرباك الأطراف الأخرى التي تحمل مواقف متعارضة أو رافضة للموقف الأصلي. وفي هذا النوع يتم التصعيد حيث يتم التركيز على الأطراف المناوئة، والأطراف المحايدة إلا أن الميزة الأساسية لتصعيد المواقف هو أنه ينبغي أن يعمل بشكل متكامل وهذا يعني أنه يتم تقسيم التصعيد إلى عدة مراحل، وفي كل مرحلة يكون لها رسالة محددة، وهدف محدد، لأن التكامل التصعيدي يؤدي إلى ما يطلق عليه « صناعة المواقف المتنامية ». وبعد أن يحقق التنامي هدفه في مرحلة معينة فإنه يتم ما يطلق عليه مرحلة الإبطاء أو الهدوء حتى يشعر الطرف المضاد بهدوء الحركة وقد يتولد لديه إحساس أو شعور بأن الطرف الأصلي قد تنازل عن موقفه، أو بدله، أو غيره وهذه المرحلة قد يكون هدفها الرئيسي هو إبطاء حركة الطرف المعارض أو تصدير الهدوء إليه، وبعدها تبدأ مرحلة جديدة من التصعيد ثم يتبعها مرحلة أخرى من الهدوء والإبطاء إلى أن يتحقق الغرض أو الأغراض التي تسعى إليها الدولة من الموقف أو القضية.



وأياً ما كان فإن عملية التصعيد التكتيكي أو الإبطاء التكتيكي يجب أن يتم في إطار العديد من الضوابط الخاصة بالتحركات المناوئة، وأهداف التحرك، وطبيعة الفعل ورد الفعل.

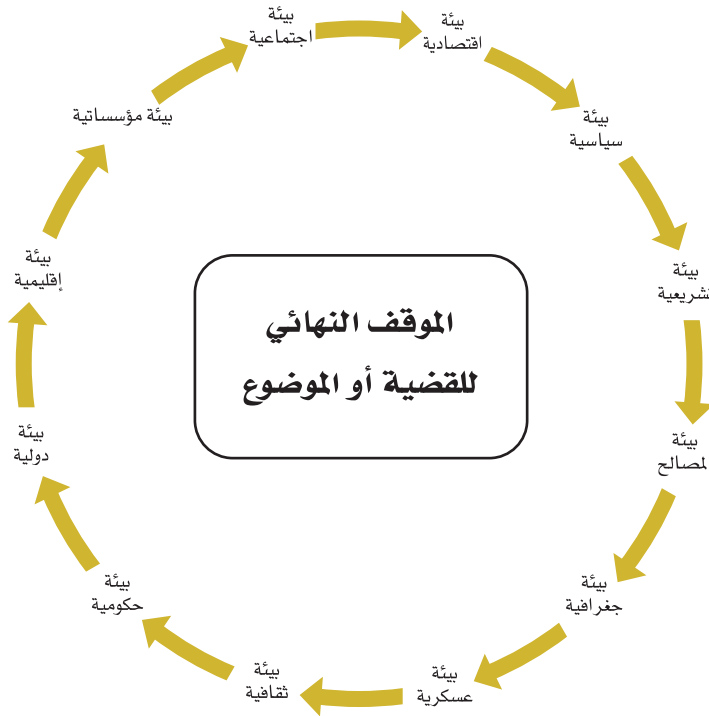
## بحث الهدف المحوري

هي ورقة بحثية هدفها تحديد الهدف المحوري للقضية أو الموضوع محل البحث أو الدراسة، وبناءً على هذه الورقة يتم إعداد ورقة لاحقة تمثل خطة عمل لتحقيق هذا الهدف المحوري. ويكثر عمل هذه الأوراق في تحديد الهدف من المشاركات البرلمانية، وكذلك في تحديد الهدف من الموضوعات المدرجة على جداول أعمال الفعاليات البرلمانية، أو تحديد أهداف للتحرك، أو تحديد أغراض للبحث في قضية معينة وتتمثل عناصر هذا البحث في الآتي:

عناصر الفهم للموضوع أو القضية	عناصر الإدراك للموضوع أو القضية	التقدير والتقييم	إدارة الهدف	العوامل المساعدة لإدارة الهدف	العوامل المناوئة لإدارة الهدف	النتائج النهائية
توظيف المعلومات	تحليل المعلومات	تقدير قوة الهدف	آليات تحقيق الهدف من صانعي القرار	منفذو الهدف		

## بحوث بيئات الموقف

هذا النوع من البحوث يحيط أعضاء الشعبة البرلمانية بالبيئات المختلفة المحيطة بأية قضية أو موضوع محل الدراسة بالإضافة إلى أنه يقدم صورة متكاملة عن الحركة أو الفعل الذي ينبغي تبنيه إزاء هذا الموضوع، أو يقدم حلاً لقدرة التأثير في هذا الموقف بحيث يتحول من موقف معارض ومناوئ إلى موقف مؤيد وداعم لاتجاهات برلمان الدولة. وينطلق هذا النوع من البحوث من فرضية أن كل قضية أو موضوع محل البحث فإن نتائجه أو مواقفه ما هي إلا انعكاس طبيعي لمختلف أنواع البيئات التي يسبح فيها. وأن هذه البيئات باختلاف أنواعها في التي تؤثر جوهرياً في تبني أي دولة أو برلمانها لموقف ما في المحافل .





و إذا كانت هذه الهيئات بمختلف أنواعها تؤثر في طبيعة الموقف النهائي، أو القرار السياسي الأخير فإن هذه البيئات بدورها يمكن أن تتأثر أيضاً بهذا القرار أو الموقف خاصة إذا كان معارضاً لطبيعتها. وهذا ما نلاحظه عملياً من أن مواقف الدول وبرلماناتها تختلف من دولة إلى أخرى، ومن إقليم إلى آخر بالإضافة إلى أن الدولة ( أ ) إذا تعرضت لذات القضية أو الموضوع فإنها ستختلف في تصرفاتها وردود أفعالها عن مواقف الدولة ( ب ) ، كما سيتم استخدام هذا النوع من البحوث في التعامل مع الأزمات أو القضايا ذات الطبيعة المصيرية أو الإستراتيجية ذات الأهمية البالغة ويطلق على هذا النوع من البحوث في حال تعامله مع الأزمات ( بحوث سلوك أداء الأزمة ) .

### بحوث ودراسات الأثر للموقف أو الأزمة

كل موقف أو أزمة، أو قضية محل بحث وتدارس لا بد وأن ينتج عنها مجموعة من الآثار فإنها إما آثار وظيفية، أو آثار أدائية أو آثار هيكلية، أو آثار حركية.

آثار حركية	آثار هيكلية	آثار أدائية	آثار وظيفية
<p>- هل أداء الحركة سيؤثر على اتساع طبيعة الموقف للأطراف الأخرى؟</p> <p>- هل ستؤدي نتائج الوقف إلى أزمة وزيادة طبيعة التهديد؟</p>	<p>- ما هي احتمالات خطأ التقدير للمواقف؟</p> <p>- ما هي المتغيرات المستقبلية التي يمكن أن تؤثر على هذا الموقف؟</p>	<p>هل تبني موقف ما يمكن أن يؤثر على أداء الحركة للطرف الآخر بحيث يؤدي إلى إضعافه، أو تفككه، أو تعارضه مع مختلف الأطراف الأخرى أو يزيد من انسجامه وتوافقه مع الأطراف الأخرى.</p>	<p>- ما هي طبيعة الاختلال في النشاط الوظيفي لأجهزة الدولة؟</p> <p>- ما هو شكل القصور الذي يمكن أن يسببه هذا الموقف أو ناتج القضية؟</p> <p>- ما هو شكل التعارض الذي يمكن أن يحدث في العلاقات الوظيفية؟</p>

## بحوث المشكلات مع الأطراف الأخرى في المحافل البرلمانية

هذا النوع من البحوث يتم استخدامه في حال إجراء بحث أو دراسة حيال قضية أو موضوع ما محل تناقض أو صراع مع أطراف أخرى إقليمية أو دولية.

عوامل القدرة في تحقيق أهدافنا	الأهداف التي يسعى الأطراف الأخرى إلى تحقيقها	الأهداف التي يجب أن نسعى إلى تحقيقها	طبيعة الحركة أو السلوك للأطراف الأخرى	اتجاهات المشكلة	أبعاد المشكلة

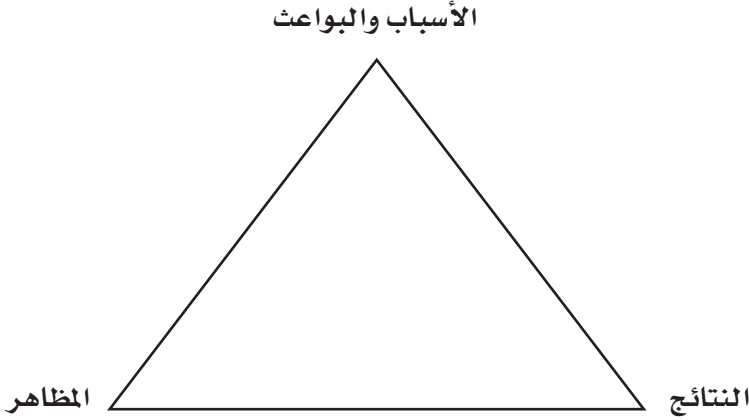
## بحوث الخلافات مع الأطراف الأخرى في المحافل البرلمانية

هذا النوع من البحوث يتم استخدامه لدرء خلافات ( أقل من المشكلة ) مع أطراف أخرى في المحافل البرلمانية، والخلافات بصفة عامة لا ترقى إلى المشكلة ولذلك يقال إن الخلاف في الرأي لا يفسد الود. ولكن برلمان الدولة مطالب بأن يتعامل مع هذا النوع من الخلافات من خلال بحوث يطلق عليها بحوث تقييم الخلاف.

عوامل القدرة في احتواء الخلاف	عوامل لا يمكن التنازل عنها	عوامل يمكن التنازل عنها لدرء الخلاف	مضمون الخلاف	ظروف الخلاف	شكل الخلاف

## أوراق المحور البرماني للقضايا أو الموضوعات الساكنة في المحافل البرمانية

هو نوع من الأوراق التوصيفية التي تتناول بالدراسة قضايا أو موضوعات ساكنة في المحافل البرمانية ويطلق عليها أحياناً أوراق جوانب الموضوع. وترى هذه الأوراق أن كل موضوع له ثلاثة عناصر أساسية أولها مظاهر الموضوع أو القضية وثانيها الأسباب التي أدت إلى هذه المظاهر وثالثها النتائج من هذه الأسباب.



## دراسات الأزمات في المحافل البرلمانية

يهدف هذا النوع من الدراسات إلى تدارس المواقف والقضايا الملحة المثارة في مختلف المحافل البرلمانية خاصة إذا ارتبطت هذه الموضوعات أو القضايا بالأثر المباشر أو غير المباشر على:

- البنيان الاقتصادي للدولة.
- الأداء الاقتصادي للدولة.
- النظام السياسي للدولة .
- الوضع الأمني الداخلي أو الخارجي للدولة.
- سيادة الدولة والاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة .

ويستخدم في هذا النوع من الدراسات عدة مناهج أولها: المنهج الوصفي التحليلي

### الورقة التحليلية للأزمة

نتائج هذه البدائل	بدائل الحركة للتعامل مع هذه التداعيات	التداعيات التي يمكن أن تصل إليها الأزمة	طبيعة الأطراف الفاعلة في الأزمة	المظاهر المالية للأزمة	أبعاد الأزمة	توصيف الأزمة

## ثانياً: المنهج التاريخي لتشخيص الأزمة

وهذا المنهج في أوراقه ينطلق من فرضية أن أي أزمة ما هي إلا نتاج العديد من العوامل والظروف التاريخية وان أي تعامل مع الأزمة يستدعي التعرف كاملاً على مراحل الماضي والإمام بكيفية تطور الأزمة لان البديل الناتج في التعامل مع أي أزمة راهنة يتطلب بالضرورة التحقق في تشخيص الأزمة تاريخياً.

المراحل التاريخية	تشخيص وتوصيف كل مرحلة	العوامل التي أثرت وتأثرت بها الأزمة في كل مرحلة تاريخية	العوامل الأكثر أهمية في المراحل التاريخية (سبباً - نتيجة)	توصيف الأزمة في الوقت الراهن	عوامل التاريخ التي استمرت مع الأزمة في الوقت الراهن	بدائل الحركة للتعامل مع الأزمة	نتائج استخدام البدائل

## بحوث علاج نظام الأزمة

تعتمد هذه البحوث بصفة أساسية على منهج تحليل النظم العلوم السياسية فلا بد من دراسة المتدخلات التي أدت إلى هذه الأزمة ثم دراسة السلوك الأدائي ونظام التشغيل ثم تدارس مخرجات الأزمة، وأخيرا التعرف إلى طبيعة ردود الفعل بعد مخرجات الأزمة

الناتج المحتملة لهذه النتائج	البدائل الجديدة للتعامل مع الأزمة	تقييم النتائج وقدرتها في تحقيق الأهداف	نتائج هذا السلوك	السلوك الأدائي للتعامل مع الأزمة	أسباب وبواعث الأزمة

## الدراسات الاستقصائية للازمة أو الموقف

وهذا النوع من الدراسات يعمل على تحليل وتشخيص الموقف أو الأزمة من خلال القوى الأساسية الفاعلة في حركة الأزمة أو الموقف وكذلك القوى الأخرى المرتبطة بهذه القوى الفاعلة ثم تحليل المحددات التي يمكن أن تؤثر فيها ،والعناصر الأخرى التي لا يمكن التحكم فيها .

العناصر المستقلة والفاعلة في الأزمة أو الموقف	العناصر المرتبطة بالعناصر الفاعلة والمستقلة	المحددات التي يمكن التحكم فيها	المحددات التي لا يمكن التحكم فيها	السلوك المناسب في ضوء هذه المحددات	السلوك لإضعاف حركة المحددات التي لا يمكن التحكم فيها

## خامساً: منهج دراسة حالة

يتم استخدام هذا المنهج لإعداد دراسات الحالة عن قضية أو موضوع ما. وهذا النوع من الدراسات لا يقتصر فقط على قضايا السياسية الخارجية وإنما يمكن أن يستخدمه البرلمان أيضا في تدارس القضايا المحلية والتي تنظرها اللجان. تنطلق نظرية هذا المنهج من أن كل قضية أو موضوع يمثل حاله مستقلة ،وقد يكون شديد الخصوصية ،إلا أن هذه الخصوصية لا تمنع من أن يكون متداخلا أو متأثرا أو مؤثرا في قضايا موضوعات أخرى إلا انه عند دراسة أي قضية أو موقف فانه ينبغي التنبه إلى الزمان الذي صاحب أعراض

ومظاهر هذا الموضوع، وكذلك المكان، ومعرفة الإطار التاريخي للموضوع أو القضية، والأسباب الجديدة التي أدت إلى تصاعد مظهره في الوقت الراهن، وكذلك النتائج التي أدت إليها هذه الأسباب الجديدة، وما يمكن أن تفرز في المستقبل . كما تعمل هذه الدراسات على تحليل شامل لكل العوامل والعناصر والمتغيرات المؤثرة في القضية أو الموضوع في كل بحث والدراسة.

أثر ذلك على الاتجاهات في المستقبل	العناصر ذات الطبيعة الخطرة والتي لا يمكن التحكم فيها	كيفية التحكم في نتائج الحاضر (البدائل المتاحة)	التداعيات المستقبلية	النتائج التي أفرزتها هذه الأسباب	الأسباب الجديدة في الحاضر للموضوع	البعد التاريخي للموضوع



## منهج الدراسات المقارنة في بحوث ودراسات الدبلوماسية البرلمانية

يقوم هذا المنهج على أساس المقارنة الموضوعية لقضية أو موضوع يتم تدارسه في الحافل البرلمانية وإذا كان هذا المنهج اثبت أهميته وقوة الدراسات والبحوث البرلمانية بصفة عامة خاصة في مجال اللجان، إلا انه اثبت أيضاً أهمية كبرى في القضايا السياسية الخارجية.

الموضوع تاريخاً	الموضوع حاضراً	المقارنة جغرافياً	المقارنة للسلوك الأدائي بين أ، ب	العوامل التي تتحكم في أداء كل من أ، ب	النتائج النهائية للمقارنة

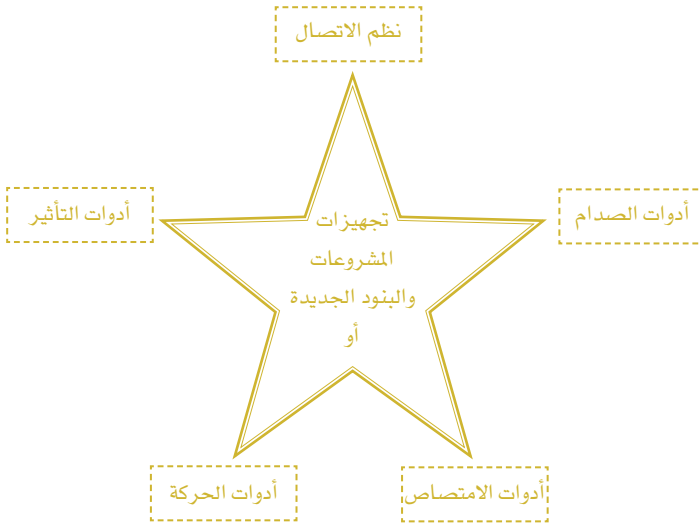
## دراسات البعد المستقبلي للقضية أو الموضوع محل البحث

وفي هذا النوع من الدراسات يعتمد على استخدام الأسلوب العلمي في التنبؤ بواقع وحاضر الظاهرة موضوع الدراسة أو البحث .  
وتعتمد هذه الدراسة على منهج الدراسات المتكاملة والذي يجمع بين ثلاث عناصر أساسية أولها العنصر التاريخي، وثانيها العنصر الراهن، وثالثها العصر الاستشرافي أو المستقبلي .

العنصر الاستشرافي	العنصر الحاضر	العنصر التاريخي
<ul style="list-style-type: none"> <li>- العوامل التي يمكن التحكم فيها لمستقبل الظاهرة.</li> <li>- العوامل التي لا يمكن التحكم فيها.</li> <li>- الخسائر والتكاليف المتوقعة مستقبلياً.</li> <li>- تعظيم الفائدة أو المكسب.</li> <li>- أثر العوامل المتصارعة على نتائج المستقبل.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- مناخ القضية أو الموضوع وابعاده، وأطرافه، واتجاهاته، وأسبابه، ونتائجه.</li> <li>- المدى الذي وصلت إليه الظاهرة سواء في العوامل التي ارتبطت بالحركة التاريخية او عوامل جديدة في الحاضر.</li> <li>- القوى المحركة للأحداث سواء النابعة من الحركة التاريخية او قوى جديدة.</li> <li>- مدى الانفصال بين التاريخ والحاضر.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الأسباب.</li> <li>- العوامل المحفزة.</li> <li>- التطور للظاهرة.</li> <li>- النتائج التاريخية</li> <li>- العوامل الأكثر أهمية في الحركة التاريخية للظاهرة.</li> <li>- العوامل التي تلاشت في الحركة التاريخية للظاهرة.</li> </ul>

## تجهيزات المشروعات أو البنود الجديدة والطارئة في المحافل البرلمانية الدولية والإقليمية

كثيراً ما تهتم الشعبة البرلمانية بإعداد مشروعات عمل أو طرح بنود جديدة أو طارئة في مختلف المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية وهذه المشروعات او البنود تحتاج إلى تجهيزات وإدارة معينة للتعامل معها حتى يتحقق الهدف منها



حيث إنه من المتعارف عليه أن تجهيزات مشروعات العمل أو البنود الجديدة أو الطارئة، أو المقترحات التي ترغب الدولة في وضعها في قرارات المحافل البرلمانية تحتاج إلى حركة ذات طبيعة خاصة إلا أنه من المهم في البداية أن تكون الشعبة قد أعدت أوراقها، ودراساتها اللازمة ومستنداتها بشأن ما تود عرضه من مشروعات عمل أو بنود جديدة أو طارئة أو مقترحات. ومن المهم في هذه الأوراق أن تكون الشعبة المعينة قد حددت الهدف الرئيسي من هذه الأوراق والأهداف المرحلية والفرعية لمشروعاتها أو بندها. وبعد ذلك تبدأ الخطوة الثانية وهي تحديد نظام الاتصال أو مجموعة الاتصال الذي سيقوم بنقل الرسالة المطلوبة إلى الجهة المطلوبة، لتتولى مجموعة الاتصال تحديد نتائج الاتصال، وكذلك إدارة الإعلام عن الموضوع أو المشروع أو البند، وفي هذه الحالة فإن الجانب الإعلامي سيتم إدارته من خلال الجانب الإخباري، ومن خلال الجانب التوجيهي أو

الدعائي وفي الحالتين يتم الاتفاق على الشكل المعين ،والمحتوى والمضمون ،والتوقيت المناسب والتحليلات والآراء والأفكار المساندة. وكل ذلك يتم وفق خطة زمنية مدروسة وموزعة الأدوار وفقا لسيناريوهات دقيقة . ويلاحظ أن إدارة الإعلام من مجموعة الاتصال يكون لها تحقيق هدفية أساسية الأول: جذب الانتباه لمشروع أو البند الجديد أو الطارئ المعني ثم إثارة الاهتمام به.

## أدوات التأثير

المرحلة الثالثة في تجهيزات مشروعات العمل أو البنود الجديدة أو الطارئة هي أدوات التأثير في الأطراف الأخرى للقبول بذلك المشروع أو البند وأول ما تتجه أدوات التأثير تتجه إلى الأطراف الإقليمية المباشرة ثم الأطراف الإقليمية غير المباشرة والأطراف الدولية الصديقة وثم الأطراف الدولية ذات الطبيعة المحايدة

أدوات تأثير لمصالح مستقبلية (تتوقف على الغرض من المشروع أو البند المعني)	أدوات تأثير لمصالح قائمة
<ul style="list-style-type: none"> <li>• سيؤدي لتغيير</li> <li>• سيؤدي لتطور</li> <li>• سيؤدي لتجاوز الوضع الراهن إلى وضع أفضل</li> <li>• سيؤدي إلى التغلب على المشكلات القائمة</li> <li>• سيؤدي إلى بناء إطار جديد من التفاهات وتحقيق التقدم</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>مصالح سياسية</li> <li>مصالح اقتصادية</li> <li>جغرافية</li> <li>ثقافية</li> <li>إقليمية</li> <li>دولية</li> </ul>

## أدوات الصدام

قد يكون هناك تصادم مع الغير الذي يرفض هذه المشروعات أو البنود الجديدة أو الطارئة أو المقترحات وهذا الصدام قد يؤدي إلى عدم نجاح برلمان الدولة في مسعاه لاستخدام أدوات التأثير إلا أن ذلك لا يعني أن يتخلى برلمان الدولة عن مشروعة أو بنده بل أنه يكون قويا في مواجهة المعارضين والمناوئين له وأولى الأدوات هي إحداث

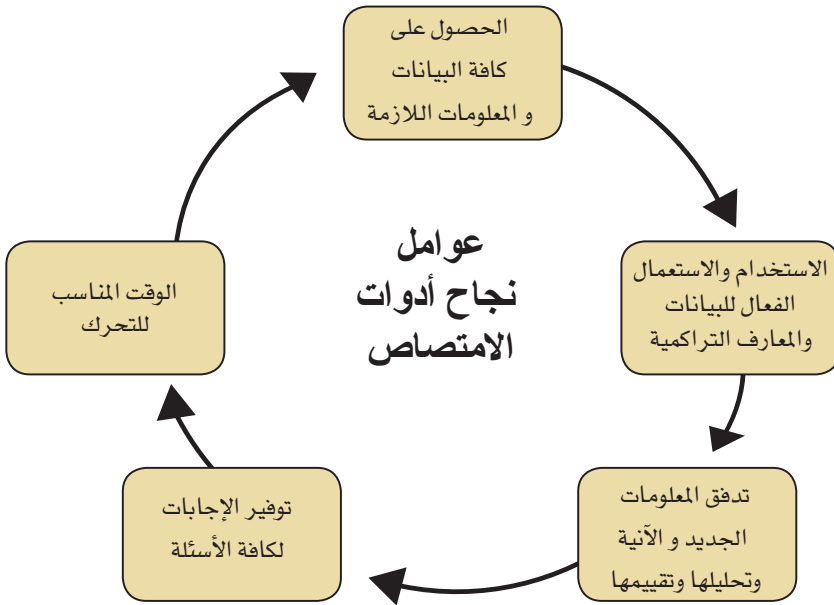
خلخلة في مواقف المعارضة من خلال التعرف على أكثر مما يقلقهم من هذا المشروع أو البند، والبحث عن حلٍ توافقي، أو نقاط أخرى مع المعارضين وحتى تتم هذه الخلخلة فإن الأمر قد يستغرق وقتاً كما أن ذلك يتوقف على كفاءة مجموعة الاتصال في إدارة سياسة الخلخلة وإذا لم تحقق الخلخلة أثارها فإن البرلمان سيكون مطالباً بالعمل على تقليل الآثار المحتملة لهذا الموقف التصادمي من خلال تحييد الطرف المناوئ أو المعارض عبر إفقاده التوازن في حركته المعارضة من خلال الاتصال بالأطراف الأخرى الواقعة تحت تأثير أو تأييد الطرف المعارض، وفي مرحلة الاتصال هذه يتم التركيز على الجوانب التوافقية والتعبير عن انسجام المشروع أو البند مع الرؤى الجزئية ( وليست الرؤى الكلية ) مع هذه الأطراف الأخرى، وكذلك إبراز مساوئ الطرف الأصلي المعارض، وتنفيذ حججه ومبرراته في رفض أو معارضة المشروع أو البند المقترح. ويلاحظ أن قياس النتائج في هذه المرحلة ترتبط أساساً بمدى القدرة على تحقيق الارتباك والحيرة في الطرف المعارض الأصلي. فإذا لم يتحقق هذا الارتباك فإن هذا يعني المزيد من العمل في سياسة فقد التوازن للطرف المعارض أو سياسة الخلخلة. وفي هذه المرحلة الجديدة من تقييم النتائج يجب أن يتغير شكل ومضمون واتجاه الخطاب للأطراف الأخرى من خلال ابتكار آليات جديدة للتعامل مع هذا الموقف .

### أدوات الامتصاص

يلاحظ أن مرحلة الصدام على الرغم من استخدام العديد من الوسائل لمواجهةها إلا أن البرلمان قد لا ينجح في وقف تداعياتها أو أثارها الأمر الذي قد يترتب عليه اتخاذ المزيد من القرارات المدروسة لضمان نجاح مشروعه أو بنوده ، مقترحاته. وفي هذه الحالة فإن البرلمان عليه أن يبتعد عن الارتجال والعشوائية التي قد تؤدي إلى إفشال موقفه في النهائية. وتقوم أدوات الامتصاص على تحقيق هدفين أساسيين الهدف الأول كسب الوقت لاختبار أدوات جديدة في التعامل مع هذا الموقف الهدف الثاني الحفاظ على المشروع أو البند المقترح من الخسارة التي تؤدي إلى تلاشيهِ أو زواله.

وهنا تتم دراسة العديد من أدوات الامتصاص

التجاوب المرحلي	الإجراء لبعض الوقت	الوساطة الإيجابية	الحلول الوسط	التفاوض للاتفاق	استخدام أدوات تحويل المقترح	السحب النهائي



## دراسة المؤشرات الاتجاهية لتقييم أدوات الامتصاص

حتى تتحقق أدوات الامتصاص مفعولها الأكبر فإنه يتم الاعتماد على نوع من الدراسات يطلق عليه دراسة المؤشرات الاتجاهية التي تركز على رسم سيناريوهات لمستقبل الحركة سواء الاحتمالية، أو السيناريوهات المضادة للوقاية من الآثار السلبية لما يمكن أن يحدث مستقبلاً.

المؤشرات الاتجاهية	احتمالات الحركة المستقبلية في ضوء المؤشرات	بدائل الوقاية من الآثار السلبية	السيناريوهات المضادة للآثار السلبية الباقية	البديل الأكثر ملاءمة	تقييم البديل الأكثر ملاءمة

## أدوات النقل والحركة

ملاحظات	أدوات يمكن توفيرها عند الحاجة	أدوات الحركة الضرورية التي يتعين توافرها بشكل مستمر
تقييم أدوات النقل والحركة	الاتصالات مع الأطراف الإقليمية المؤيدة، أو الدولية المؤيدة، تشكيل لجان مع دول أخرى، إشراك سفراء الدولة لدى الدول الأجنبية في بعض التحركات	مثل أدوات الاتصال الشخصي والزيارات التنسيق مع الأجهزة المعنية ، بالسياسة الخارجية ، الرسائل العاجلة، اللقاءات مع السفراء الأجانب

## دراسات القرار السياسي

في الكثير من الأحيان قد يكون أمام المسؤول البرلماني تحدى في اتخاذ قرار مهم في موضوع أو قضية ما، أو أن هذا القرار قد يكون له تداعياته المباشرة أو غير المباشرة ففي هذه الحالة يجب عليه الاعتماد على دراسات القرار السياسي

القرار المناسب وملائم	القرار يمكن تنفيذه	القرار واضح	القرار بسيط	القرار يمكن متابعته	القرار في التوقيت السليم	القرار مهم
مع توجهات الدولة مع توجهات الرأي العام مع التوجهات الإقليمية	آليات التنفيذ موجودة ومحددة	عدم الغموض لا يثير تأويلاً أو تفسيراً مغايراً	لا يشتمل على عدة قرارات أو اختيارات	آليات المتابعة يمكن إدراكها	توقيته سليم غير متأخر أو متعجل	يحقق مصالح حاضرة يحقق مصالح مستقبلية



## دراسات تحليل القرار السياسي

بعد اتخاذ القرار السياسي فإن هناك نوع من الدراسات يتعامل مع تحليل هذا القرار وأثاره من خلال الآتي:

أثر القرار على القوى المعنية بالقرار	ما هي طبيعة الأهداف الجديدة للقوى المعنية بالقرار	ما هي الأدوات المتاحة للقوى المعنية بالقرار لتحقيق أهدافها الجديدة	ما هي الاتجاه العام للقرار	كيف يمكن تعظيم الاستفادة من القرار	كيف يمكن تقليل خسائر القرار	الوسائل الأكثر فعالية للتعامل مع تداعيات القرار
	تحدد هذه الأهداف في ضوء ما خلفه القرار من آثار					

## دراسات تقييم الموقف السياسي أو القرار السياسي

يتم إجراء هذا النوع من الدراسات لتقييم الموقف أو القرار السياسي أو موضوع ما مع الأخذ في الاعتبار بأن البرلمان يريد أن يغير موقفه أو قراره أو يريد إدخال تعديلات وتطويرات عليه. وهذا النوع من الدراسات يفيد في القضايا أو الموضوعات ذات الطبيعة المتكررة في المحافل البرلمانية ويمر إنجاز هذه الدراسات بعدة مراحل،

## المرحلة الأولى

مضمون الموقف أو القرار	مكونات القوة في الموقف أو القرار	النتائج المتحققة	الأسباب الجديدة لتغيير الموقف	علاقات المصالح الجديدة للموقف	طبيعة الموقف أو القرار الجديد في ضوء هذا التحليل

## المرحلة الثانية

طبيعة القوى المعنية بالموقف	عناصر القوة التي ترتكز عليها هذه القوى	النتائج الجديدة المتحققة من الموقف الجديد	كيفية التأثير على القوى المعنية بالموقف أو القرار	العوامل التي تحد من هذا التأثير	النتائج النهائية

## المرحلة الثالثة تحليل الموقف أو القرار الجديد

الموقف أو القرار النهائي	تحليل طبيعة الخطر في الموقف أو القرار	علاقات الارتباط بين العناصر وغيرها من العناصر الأخرى غير الواضحة في قضايا أخرى	أثر التداخل ونتائجه	التداخل بين هذه العناصر	عناصر الموقف أو القرار

### دراسات نظرية المباريات

وهو نوع من الدراسات الكمية التي تتعامل مع المواقف، أو القضايا والموضوعات ذات الأهمية الإستراتيجية، وفي هذا النوع فإنه لا بد من وجود طرف آخر يتجه إليه التعامل في الموقف أو الموضوع أو الأزمة. ويحاول الدارس جاهداً أن يكسب الموقف أو القضية أو الأزمة من الطرف الآخر، أو يجعله يتقهقر، وحتى يتسنى له تحقيق ذلك فإنه ينبغي أن يرسم توقعاً أو سيناريوهات لطبيعة الحركة، والحركة المضادة.

وهذا النوع من الدراسات يمر بالخطوات التالية:

- 1 . تكوين مصفوفة المباراة والتي تشمل حساب أو إدراج كافة العوامل والمتغيرات المتوقعة الحدوث مستقبلاً مع تصاعد أحداث الأزمة، أو الموقف، أو القضية.
- 2 . تكوين عدد من الصفوف تتساوى في عددها مع العوامل المؤثرة على تصاعد الأزمة، وكل صف يحتوي على التقديرات المحتملة الحدوث.
- 3 . تقسيم المصفوفة لعدد من الأعمدة تتساوى في عددها مع عدد الاحتمالات النسبية التي تصيب كل عامل أو متغير في عملية الأزمة، أو الموقف.

- 4 . يتم تحديد أطراف العملية اللازمة أو الموقف إلى طرفين أساسين اللاعب الأول الذي عليه أن يوقف تصاعد الموقف أو الأزمة واللعب الثاني يعمل على تصاعد الموقف أو الأزمة.
- 5 . تتماثل الاحتمالات بالنسبة لكل طرف من التصرفات البديلة.
- 6 . يتم وضع الطرف الآخر في صف أعلى المصفوفة، ويهدف هذا الطرف إلى إعاقة الجهود من أجل الأزمة.
- 7 . تكوين عمود جديد على يسار المصفوفة يوضع كل خلية من خلاياه أكبر قيمة رقمية في كل صف.
- 8 . تكوين صف جديد أسفل المصفوفة يوضع به أقل قيمة رقمية بكل عمود.
- 9 . تحديد قيمة المباراة وهي نقطة التعادل أو نقطة التلاقي والتي تمثل أكبر قيمة عددية موجودة في عمودها.
- 10 . بعد ذلك يمكن رسم حركة التعامل مع الموقف أو الأزمة في إطار قواعد احتمالية محسوبة للتقليل من مخاطر عدم التأكد المصاحبة لكل قرار في إدارة الأزمة.

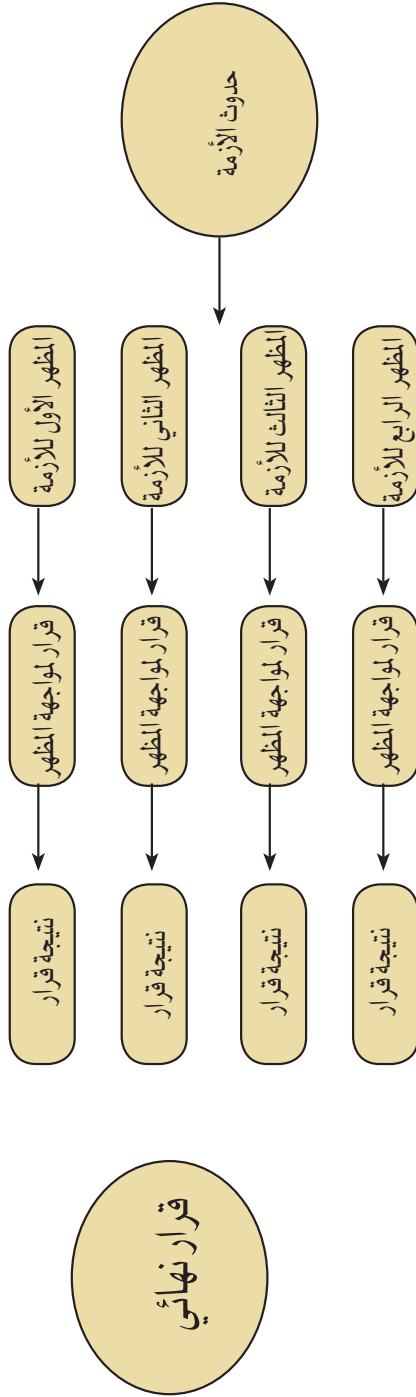
### دراسة السيناريو

في هذا النوع من الدراسات نقوم بصياغة سيناريو أو سيناريوهات متكاملة لتطورات المواقف، أو القضية، أو الأزمة، بل أنه يمكن رسم السيناريو الأكثر توقعا للأحداث التي يمكن أن تحدث. ويلجأ صانع القرار السياسي إلى استخدام هذا النوع من الدراسات في القضايا أو المواقف ذات الطبيعة الإستراتيجية لدولته، أو التي ستؤثر على البنيان السياسي للدولة، أو استقرارها السياسي والاجتماعي، أو القضايا ذات الطبيعة الإقليمية الهامة، أو القضايا والموضوعات الدولية ذات التأثير المباشر على مصالح الدولة السياسية، أو الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو الثقافية. كما أن دراسات السيناريو لا تتوقف فقط على قضايا وموضوعات السياسة الخارجية وإنما يمكن أن تتعداها إلى قضايا وموضوعات ذات طبيعة محلية ولكنها نوع من القضايا الذي يمكن أن يؤثر على الدولة أو أحد أركانها، أو أنها قضية ذات طبيعة مهمة للدولة، أو البرلمان.

هناك نوعين من دراسة السيناريو:

الأولى يطلق عليها شجرة السيناريو وفي هذا النوع من الدراسات يتم تحديد الهدف

النهائي الذي ينبغي الوصول إليه ويوضع في شكل نقطة أو دائرة نهائية.  
ثم نحدد بداية الحركة أو نقطة البداية وهي تشمل عدد من المسارات البديلة التي يمكن أن تحقق الهدف النهائي.  
ثم يتفرع عن كل بديل من البدائل المعروضة أفرع مرحلية تمثل القرارات الأولية والابتدائية المحتمل اتخاذها عند مواجهة الأزمة في مراحلها الأولى.  
ثم تتجمع هذه النقاط لتلتقي في نقطة مشتركة.



## المرحلة الأولى

### دراسات السيناريو التحليلي

تحليل الأرض	تحليل الموقف العام	تحليل المهام	تحليل الإمكانيات	تحليل الخصم
<ul style="list-style-type: none"> <li>- المضامين الاقتصادية الاجتماعية الثقافية السياسية الجغرافية المناخية.</li> <li>- المشكلات التي تواجه أطراف الموقف أو القضية.</li> <li>- طبيعة عناصر القوة التي يعتمد عليها الأطراف في القضية .</li> <li>- تأثير البيئة الداخلية والخارجية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- القيود والمحددات التي تحدد حركة كل أطراف الموضوع أو القضية.</li> <li>- الوضع أو الحالة للموقف الآن.</li> <li>- ما هي القوى التي نواجهها وما هي القوى التي تساعدنا.</li> <li>- ما هي المخاطر؟</li> <li>- حجم التكاليف من جراء التدخل في الأزمة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- ماذا يجب أن نفعّل؟</li> <li>- لماذا نفعّل ذلك؟</li> <li>- ما الذي نفعله أولاً ثم ما هي المهام اللاحقة.</li> <li>- ما هي إشكالات التعامل مع الموقف أو الأزمة.</li> <li>- ما هي علاقات الارتباط والتبادل بين ما نفعله، وردود فعل الآخرين عليها.</li> <li>- ما هو أثر ذلك على مهامنا، وما هي البدائل الأخرى.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- ما هو حجم الفرص المتاحة في خياراتنا للتعامل مع المواقف.</li> <li>- كيف يمكن التآثير في الأحداث المتوقعة؟</li> <li>- ما هي العناصر التي لا تستطيع إمكانياتنا أن تحد من حركتها أو تؤثر عليها.</li> <li>- ما هي العناصر التي تستطيع إمكانياتنا التآثير عليها.</li> <li>- ما هي النتائج المحتملة لذلك.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- ما هو الهدف الذي يسعى إليه الخصم.</li> <li>- من الذي يدعمه.</li> <li>- ما الذي يعارضه.</li> <li>- كيف يمكن التعامل مع عناصر قوة الخصم.</li> <li>- كيف يمكن اقتحام واختراق الخصم من خلال نقاطه الضعيفة؟</li> <li>- ما هي احتمالات الحركة اللاحقة للخصم؟</li> <li>- كيف يمكن التعامل مع هذه الحركة اللاحقة؟</li> <li>- النتائج النهائية.</li> </ul>

## المرحلة الثانية دراسة نتائج السيناريو التحليلي

الشكل الملائم	المسؤولية	النطاق	الوضع	الموقف المتغير	العوامل الثابتة	العوامل المتحركة	التركيب النهائي للسيناريو
- التكيف مع الموقف. - التدخل التصادمي. - التدخل غير المباشر. - التدخل الدبلوماسي.	حدود القدرة في تبني شكل التدخل	نطاق التدخل	- التخيل لما سيكون عليه تطور الأوضاع. - عوامل الخطر القائمة.	إمكانية التغيير والعوامل المؤثرة عليه.	التي تعدم الحركة أو الموقف.	التي تقيد الحركة أو الموقف.	أي الموقف النهائي الذي سيؤول إليه الموقف.

## الورقة البرلمانية للعلاقات الدولية

هناك عدة مناهج أساسية لدراسة موضوعات العلاقات الدولية مثل:

- 1 - المنهج الفلسفي المثالي الذي يستهدف تقديم صورة لما يجب أن يكون عليه الواقع الدولي حتى يكون مثالياً وفاضلاً. وينطلق هذا المنهج من مقولة أن الخير والقيم النبيلة هي الأصل في النفس الإنسانية وأنه لا يجب أن تكون هناك حروب في البيئة الدولية، وعلى البشر أن يتخلوا عن القتل والتدوير.
- 2 - المنهج القانوني وهو يستهدف واقع دولي مثالي أيضاً ولكن من خلال مجموعة من القواعد القانونية التي تهدف إلى واقع عالمي فاضل. وهو ينطبق على دراسة موضوعات القانون الدولي، والمنظمات الدولية، وأحكام المحاكم الدولية، وقرارات المنظمات الدولية.



- 3 - المنهج التاريخي يقوم على تسجيل أحداث الواقع الدولي متسلسلة حسب توقيت حدوثها واستطاع هذا المنهج أن يشكل لنا سجلاً تاريخياً لواقع العلاقات الدولية.
- 4 - المنهج العلمي التجريبي وهو علم منهج العلاقات الدولية. وعناصره تمثل عناصر الورقة البرلمانية للعلاقات الدولية وهي :
- 1 - دراسة الواقع الدولي الحاضر للظاهرة.
  - 2 - دراسة ردود الفعل الوطنية والإقليمية الدولية.
  - 3 - تفسير ردود الفعل الوطنية والإقليمية الدولية.

### مناهج البحث السياسي

- المناهج الاستنباطية المثالية وهي المناهج التي تنطلق من أفكار ومبادئ عامة مستندة إلى المنطق أو إلى رؤى مثالية في دراسة الواقع، وصولاً إلى نتائج عامة بمعنى الانتقال من العام إلى الخاص وهذه المناهج بدورها تصنف إلى مناهج عديدة أهمها:
- 1- المنهج التقليدي الكلاسيكي وهو يعتمد على الأفكار والنظريات السياسية المثالية وهي نظريات عامة تصلح للبشر في كل زمان ومكان. وهو منهج يبحث عن السياسة الفاضلة.
  - 2- المنهج التاريخي وهو المنهج الذي يستند إلى الأحداث التاريخية في فهم الحاضر والمستقبل، إذ لا يمكن فهم وإدراك أية حالة سياسية إلا بالعودة إلى جذورها التاريخية وتطورها سواء كانت حالة سلبية أو إيجابية. ومن ثم استنتاج أفكار جديدة أو بناء تصورات، وتقديم تعميمات ويمكن استخدامها بشكل صحيح ويرى « هارولد لاسكي » أن دراسة السياسة هي جهد نبذله لتقنين الخبرة التي يشهدها تاريخ الدول. ومن أهم رواد هذا المنهج أرسطو وابن خلدون. وينتقد هذا المنهج من زاوية كون الأحداث التاريخية ومعالجتها لمشاكلها إنما هي مغايرة للوقت الحاضر. وأن لكل جيل أو عصر مشكلات نوعية خاصة به وأن الدول في العصر الراهن لا تهتم بالعمليات التاريخية قدر اهتمامها بالقيم والأهداف الواقعية التي تتخطى حدود معقولة الزمان.
  - 3- المنهج القياسي ويقصد به قياس الحالات السياسية في الدول ومن خلال صورة الرد فالعدالة في الدولة هي صورة مكبرة للعدالة لدى الفرد وعدالة الاثني واحدة. ولكن

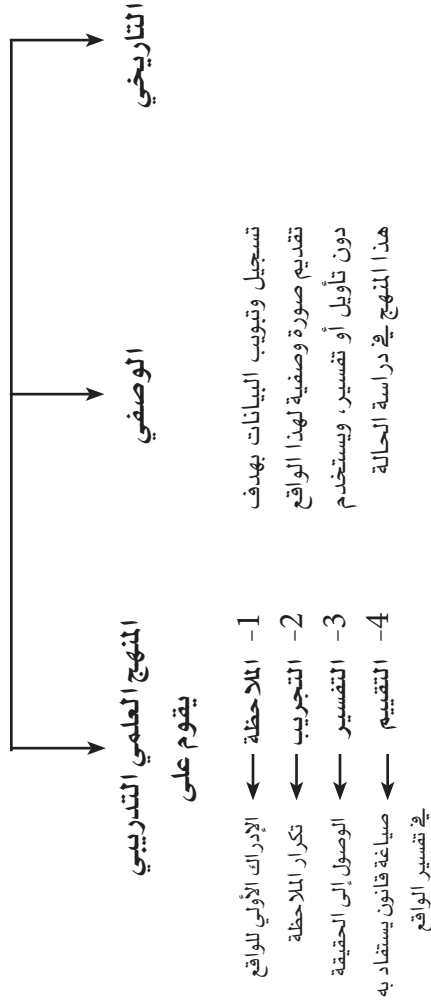
العدالة في الدولة أوسع مدى وأكثر وضوحاً.

- 4- المنهج الفلسفي ويستند هذا المنهج إلى الفلسفة السياسية القائمة على دراسة الواقع في ما هو كائن، وصولاً إلى ما يجب أن يكون من قيم وصفات مثالية.
- 5- المنهج السوسولوجي الذي يرى أن المجتمع هو وعاء السياسة والبحث السياسي هو بالضرورة بحث اجتماعي لذلك فإن هذا المنهج يرمى إلى دراسة القضايا السياسية من منظور اجتماعي يأخذ بعين الاعتبار علاقات التفاعل والانسجام، وعلاقات الصراع والتكيف في المجتمعات وملاحظة كافة الظواهر الاجتماعية السائدة في علاقاتها بالبحث السياسي كعلاقات السيطرة والأمر والطاعة والعادات والتقاليد التي تنعكس على الممارسة السياسية فضلاً عن أنماط سلوك في الجماعات المهنية والقبلية والدينية والديموقية.

**ثانياً: المناهج الاستقرائية الواقعية وهي التي تبدأ من استقراء الواقع السياسي ودراسة على ضوء الحقائق القائمة فيه من أجل الحصول على نتائج علمية يمكن أن تشكل تعميمات فكرية سياسية يستفاد منها في تقويم الأداء وتصحيح الخطأ، وتقييم مبادئ وآراء مستخلصة من ذلك الواقع أن الانتقال من الخاص إلى العام، وهذه المناهج معظمها مناهج تحليلية تهتم بتحليل الظواهر السياسية لمعرفة القوانين التي تحكمها والتي تشكل نظريات سياسية وأفكار قابلة للتطبيق والدراسة ومن هذه المناهج :**

- المنهج الاختباري .
  - المنهج العلمي التجريبي.
  - المنهج السلوكي.
- ومنهج البحث هو شكل عملية المعرفة، أو أسلوب الباحث في الوصول إلى حقائق الأشياء المحيطة به في الطبيعة والمجتمع من خلال مجموعة من الإجراءات الذهنية والواقعية التي يستخدمها لهذا الغرض.

## مناهج البحوث



## إعداد الكلمات

لكل كلمة تعد لغة خاصة بها. وإعداد الكلمات لم يعد يعتمد على رص الألفاظ والعبارات بل أضفت المناهج العلمية المعاصرة خصوصية على إعداد الكلمات ذات المعاني المستهدفة أو المحددة. والحقيقة الأساسية التي تضيفها وتكرسها المناهج العلمية المعاصرة في إعداد الكلمات هي ضرورة مجازات روح العصر الذي يتميز بالسرعة الفائقة في تناول الأحداث وتململ المستمع إذا لم يصل إلى معاني الكلمة في أقل وقت زمني ممكن هذا يدفعنا في البداية إلى تحديد وظائف الكلمة التي تتمثل في الآتي:

1- عندما نتكلم نقول شيئاً، فالكلمة يجب أن توجه انتباه السامع إلى شأن أو مسألة، وهذا الشأن قد يكون محملاً بفكرة واحدة، أو عدة أفكار، والمهم أن تكون هذه الأفكار واضحة، ولا يمنع أن تكون هناك بعض الألفاظ والعبارات ذات المعاني الاستدلالية، أو المعاني الشارحة.

2- اختيار الألفاظ والعبارات المعبرة عن معنى الفكرة أو الأفكار، وهذا الاختيار يتوقف على منطلق الكلمة أي الظروف والأحداث الملازمة للكلمة من حيث مكانها، زمانها، صاحب الكلمة، الملتقى للكلمة، الحدث الرئيسي في الكلمة، الأحداث المتفرعة من الحدث الرئيسي للكلمة.

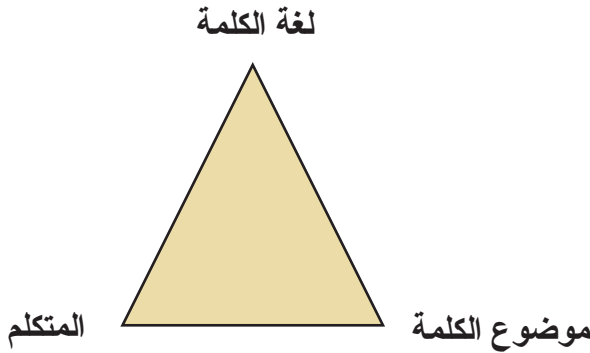
3- تحديد الهدف الرئيسي من الكلمة، وهذا الهدف يتم في إطار ثلاثة متغيرات الأولى أفكار الكلمة، وثانيها الاهتمام الذي يجب أن تخلفه الكلمة، وثالثها علاقة المتكلم بالذي يفترض أنهم يسمعون الكلمة.

4- الترابط المنطقي بين مقدمات الكلمة، ونتائجها فأكثر العيوب في الكلمات هو أن تكون لها مقدمات بلا نتائج، أو أن تتبنى نتائج بعيدة عن الهدف أو الأفكار الذي من أجله صيغت الكلمة. وهذا الترابط بين المقدمات والنتائج يؤدي إلى إيقاظ السامع وكذلك تحفيزه لمواصلة الاهتمام بالكلمة.

5- العلاقات الموضوعية التي تطرحها الأفكار المتعددة في الكلمة فانفصال الأفكار وعدم وجود علاقات للارتباط الموضوعي بينها يؤدي إلى ركالة الكلمة، وعدم قدرتها على

تحقيق أهدافها، أو جذب المستمع الأمر الذي يجعل عبارات وألفاظ الكلمة ذات منطوق خاو أو سخييف.

6- استعمال البيان أو البلاغة في الكلمات جائز، إلا أن استعمال ذلك من مرهون أيضاً بقدرة البيان أو البلاغة على إيصال معاني الأفكار ودلالاتها إلى السامع. لأن الكلمة يجب أن تعبر عن حقائق معانيها، فالبلاغة قد تؤدي إلى الوقوع في الأوهام ومن الضروري أن نفصل في الكلمة بين الحقائق والأوهام حتى لو كانت هذه الأوهام عزيزة علينا فأكثر السامعين لا يرضون حالات فقد المعنى أو العبث به في الكلمة. ولذلك جاءت منهاجيات الواقعية بإطار محدد للكلمة في الشكل التالي



فموضوع الكلمة وأفكارها لا يمكن أن تنفصل عن المتكلم، والمتكلم لا يمكن أن ينفصل عن اللغة التي هي الوسيلة الوحيدة للتعبير عن أفكار الموضوع. كما أن العلاقة بين اللغة والموضوع وأفكاره علاقة وثيقة لأننا نختار كلمات معينة وألفاظ محددة للتعبير عن أفكار بعينها في موضوع الكلمة. وأحياناً نحيل كلمة على كلمات أخرى.

7- تحقيق الكلمة لغرض التواصل مع السامع يتوقف أساساً على وضوح الأفكار، ودقة الألفاظ، ودقة الألفاظ المعبرة عن الأفكار. فيرى الخبير البرلماني الأمريكي ريتشارد زيريراكتو أن الغموض في الكلمات هو الآفة التي تقتل الأفكار، كما أنها تؤدي إلى التخييط في بناء العبارات، أو اختيار الألفاظ فإذا كنت واضحاً فيجب أن تعبر عن نفسك بوضوح من خلال أن تسأل نفسك ماذا تريد ان تقول؟ وكيف أجعل السامع

يفهم ما أقول، وهل أنا واضح فيما أقول إلى الحد الذي يجعل السامعين يفسرون ما أقول على غير حقيقته؟

8- ضرورة الاعتماد المتبادل بين الألفاظ الأساسية، والألفاظ الفرعية فالألفاظ الأساسية هي التي تعبر عن المعنى المباشر للفكرة، إلا أن هذه الألفاظ تحتاج إلى الدعم والمساندة من الألفاظ الفرعية التي تحاول إضافة نوع من الشروحات على الألفاظ الأساسية فكلاهما مسؤول عن وجود وكيونة الآخر فلو أن الألفاظ الأساسية غابت ما كان هناك داع لوجود هذه الألفاظ الفرعية. كما أن الألفاظ الفرعية يجب أن تتكامل مع الألفاظ الأساسية فلا يمكن التعبير عن التمنيات أو الرغبة في التقدم من خلال الألفاظ الفرعية دون أن يكون هناك ألفاظ أساسية عبرت عن معاني مباشرة للأفكار.

9- إعداد الكلمة وفق مفهوم وظائف اللغة يعتمد على مبدأ رئيسي يطلق عليه التقسيم والتكميل، ويقصد بهذا المبدأ أن الكلمة ما هي إلا عبارة عن ألفاظ مقسمة تعبر عن المعنى أي تفصيل وتدليل المعنى فعندما نقول أن الإنتاج الصناعي زاد بمعدل ٤٪ فإن هذا يعني معناً معيناً وتم التعبير عنه بألفاظ محددة، ثم نضيف وهذا يؤدي إلى رخاء وازدهار البلاد ” فإن هذه العبارة هي عبارة تكميلية يطلق عليها هوامش المعنى وعندما نقول ” في حين أن الإنتاج الزراعي زاد بمعدل ٣٪ فإن ذلك يعني معناً آخر وهو ما يطلق عليه المعنى المقسم داخل الكلمة، فالمعنى هنا تم تقسيمه بين عدة أفكار الفكرة الأولى تعلقت بالإنتاج الصناعي، والفكرة الثانية تعلقت بالإنتاج الزراعي، وكل معنى للفكرة تم تكميله بألفاظ التكميل. ودائماً المعنى المقسوم يحتوي على ما يطلق عليه الكلمات الأساسية والتي تمثل مفاتيح الكلمة فكل كلمة إما أن يكون مفتاحاً رئيسياً ومفاتيح أخرى فرعية مشتقة من هذا المفتاح الرئيسي أو كأنها أشبه بمفتاح المنزل فمفتاح المنزل هو المفتاح الرئيسي الذي أن كان متاحاً فإن مفاتيح الغرف داخل المنزل سيكون لها فائدة وقيمة في فتح حجرات المنزل، إما إن كان المفتاح الرئيسي غير متاحاً فإن مفاتيح الغرف لا قيمة لها ولا معنى، ومن الجائز أن يكون للكلمة عدة مفاتيح رئيسية، وكل مفتاح له عدة مفاتيح فرعية. فعندما تكتب أي كلمة يجب أن نسأل ابتداءً ما هو المفتاح أو المفاتيح الرئيسية للكلمة، ويتوقف الإجابة

على هذا السؤال من خلال معرفة منطلق الكلمة ( الزمان - المكان - الملتقى للكلمة - الحدث المصاحب للكلمة - صاحب الكلمة - بيئة الكلمة ) فهذا المنطق هو الذي سيدل على المفتاح أو المفاتيح الرئيسية ( الأفكار ) ثم يأتي بعدها حواشي الفكرة أو المعنى، وهذه العلاقة هي التي يعبر عنها بالعلاقة بين الألفاظ الرئيسية، والألفاظ المساعدة. فالألفاظ في داخل الكلمة تبحث عن بعضها البعض حتى تترابط كأجزاء متأثرة في وحدة جمعية معبرة عن معنى معين. فالألفاظ لا يمكن أن تؤخذ منفصلة فالمهم هو الاعتماد المتبادل بين بعضها. كما أن اللفظ يجب أن يعبر عن الاستعمال الخاص الذي يخدم المعنى المستهدف من الكلمة. نحن لا نستخدم المعنى العام فعندما نقول ( درب الأمل ) نحن نقصد الاستعمال الخاص للفظه درب وهو طريق الأمل، ولا نستخدم المعنى العام الذي قد يشير إلى حارة أو اتجاه. ولكن يلاحظ أن الذي أضاف المعنى الخاص للفظ ( درب ) هو الاعتماد على كلمات أخرى صاحبها مثل الأمل. وهذه هي فكرة الاعتماد المتبادل التي تصنع المعاني الخاصة للألفاظ. ولا يعني هذا أن الألفاظ جامدة وأن اللفظ الواحد لا يعبر إلا عن استعمال واحد للمعنى. لأن الألفاظ هي بطبيعتها قابلة للاستبدال وفقاً لأغراض معينة، وظروف معينة أيضاً. فهذا الجحود مع تطور اللغة في الوقت الحاضر قد تلاشى لأن المعاجم اللغوية لم تعد محدودة بألفاظ محدودة، وإنما أصبحت من الاتساع الكفيل بتحقيق المرونة اللفظية. وينطبق ذلك بصفة أساسية على اللغة العربية.

10- يجب أن ندرك أن الوظيفة الأساسية للألفاظ في داخل أي كلمة هي الكشف عن العلاقات التي تربط بين المعاني والأفكار في داخل الكلمة. فالألفاظ لا تستخدم لذاتها في الكلمات، وإنما تستخدم لتحقيق هدف معين وهذا الهدف يرتبط بصفة أساسية بالمعنى، والمعاني الأخرى الموجودة في داخل الكلمة. فإذا لم تستطع الألفاظ أن تؤدي وظيفتها في الكشف عن العلاقات بين المعاني، أو توضيح وتدليل المعنى فإن اللفظ أصبح لغواً لا طائل منه فاللفظة تؤدي عملاً معيناً في داخل الكلمة، أو تحاول اللفظة أن يكون لها تأثير ونفوذ على السامعين عبر معاني الكلمة.

11- يجب أن ندرك أهمية الصفاء الذهني في استعمال الألفاظ الدالة على المعاني في داخل الكلمة. فنحن جميعاً متفاوتون في استعمال الألفاظ الدالة على المعاني فربما

كانت هناك ألفاظ سهلة نستخدمها سريعاً في التعبير عن المعنى، وهناك ألفاظ تبدو صعبة ولا يمكن للعقل أن يدركها إلا بعد عناء للتعبير عن المعنى المستهدف أو المقصود. من هنا تأتي أهمية الصفاء الذهني الذي أنجح في ترتيب المعاني المستهدفة فإن الخطوة التالية ستمثل في اختيار الألفاظ المعبرة عن المعنى.

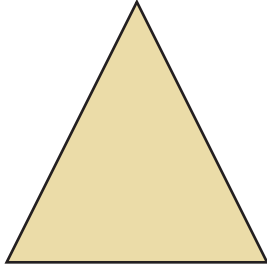
12- عند البدء في كتابة أي كلمة فإنه لا بد من أن يتوفر لديك العناصر الأساسية لمنهج الرؤية، وهذا المنهج تقوم دعوماته الأساسية على تأطير رؤية للمعنى الرئيسي، وتأطير رؤية للمعاني الفرعية، أو الفكرة الرئيسية، والأفكار الفرعية. ثم تبدأ المرحلة الثانية في اقتحام المعنى الرئيسي من خلال الألفاظ، والألفاظ هنا في عملية الاقتحام تؤدي وظيفتين الأولى حقوق المعنى، وثانياً واجبات المعنى أو بعبارة أخرى الألفاظ توضح في البداية الإيجابيات التي يحملها المعنى، ثم تؤدي دور كيفية تحقيق هذه الإيجابيات، أو المسؤوليات، أو الجوانب السلبية أو الواجبات. أما المرحلة الثالثة في منهج الرؤية لإعداد الكلمات السياسية والبرلمانية أو ذات الأغراض المختلة هي إخضاع الألفاظ للمعنى أو الفكرة، وليس خضوع المعنى للألفاظ فهناك فارق كبير بين الاثنين لأن الأول يجعل المعنى هو المتغير الأصيل الذي يتحكم في الألفاظ في حين أن الثاني يجعل المعنى متغير تابع ويجعل اللفظ هو الذي يتحكم في المعنى أو الفكرة. ولكن يجب أن نلاحظ أهمية أن يتم إخضاع الألفاظ بالقدر الذي يؤدي وظيفته وعمله في الكلمة، فإذا نظرنا إلى قوله تعالى ” والضحي ، والليل إذا سجي ” فالكثير من المفسرين تحدث عن خلق الليل واعتباره لباساً وسكناً، كما تحدث بعضهم عن معنى الوحشة بينما كان تفسير الإمام محمد عبده أن لفظة سجي التي اقترنت بالليل كان هدفها التأكيد على معنى معين وهو عمل وحيوية الكائنات في الضحي، ثم راحتها في الليل، واستعداد الكائنات لما بعد الليل من عمل. أما الأمر الثاني الذي ينبغي التنبيه إليه في منهج الرؤية الخاص بإخضاع الألفاظ للمعنى هو أن ذلك الخضوع سيجعل اللفظ موضوعاً في الكلمة لغرض الاستخدام للمعنى، وبالتالي سيعمل معد الكلمة على ألا يتجاوز في ألفاظه ومترادفاته. أما خضوع المعنى للفظ فذلك سيؤدي إلى وجود الكثير من الألفاظ التي لا قيمة لها في توضيح أو تدليل المعنى الذي تقصده الكلمة. وكثيراً ما نستمع في بلداننا العربية إلى العديد من الخطابات السياسية



أو ذات الأغراض الأخرى وترى أن صاحب الكلمة قد تزيد كثيراً في ألفاظه إذ أن معانيه جاءت ضعيفة، وأن المعاني كانت ضائعة وتحتاج إلى العديد من التفسيرات والتأويلات. كل ذلك مرده الرئيسي هو أن صاحب الكلمة أخضع المعنى للفظ فجاءت الكلمة غير معبرة عن حقيقة ما يرمى إليه. ومن ثم فإنه من الضروري انضباط المعنى الذي يعني سلوك رشيد في استعمال الألفاظ المؤدية للمعنى.

### حدود إعداد الكلمات

#### حد وجوبي



حد خبر

حد قيمي

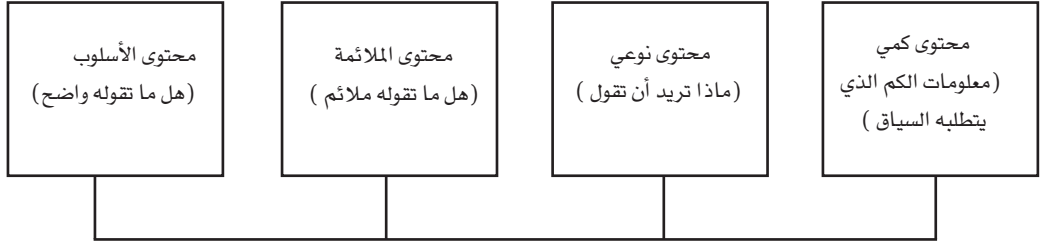
للكلمات حدود ثلاثة الأولى يطلق عليها الحد الوجوبي وهو ما يطلق عليه الحد المطلق أو الذي يمثل لنا جميعاً قيم ( حد قيمي ) مشتركة مثل لفظة الديمقراطية، الحرية، العدالة، المساواة فكلها ألفاظ تعبر عن حدود

وجوبية. أما الحد الخبري فهو الذي يعني ماذا نريد أن نقول عن الديمقراطية فنقول الديمقراطية تحقق حق الشعوب في اتخاذ

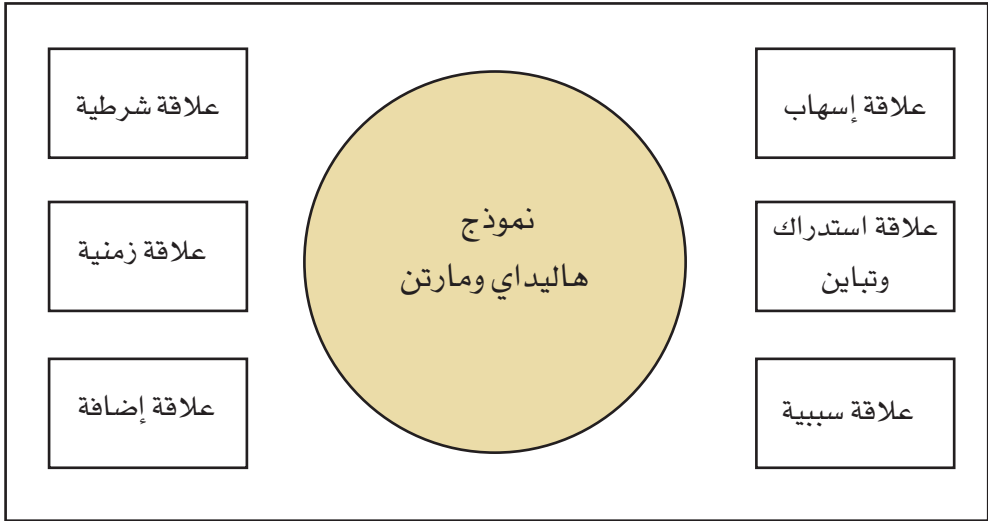
قراراتها. أو أن بلادنا تتبع الأصول الديمقراطية. فهذا هو الخبر في حاجة إلى تدليل وتوضيح الأمر الذي قد يترتب عليه إضافة البعد الثالث وهو الحد القيمي وهو ذلك الحد الذي يعبر ويضيف إلى معنى الحد الخبري. إذن نلاحظ وجود علاقة ارتباط قوية بين الحدود الثلاثة في الكلمة. فالحد الوجوبي ( المعاني والقيم المشتركة ) إذا ظلت قائمة في الكلمة ومستمرة من دون أن يعبر عنها حد خبري فإننا سنكون أمام كلمة مثالية أو خيالية، أو إننا أمام كلمة فيلسوف وهذا لا يتفق مع واقع الحياة السياسية، والاجتماعية التي تلح دوماً على أهمية الحد الخبري أي ما هو الخبر أو الإبلاغ الذي سيتم إضافته إلى الحد الوجوبي. ولكم هذا الخبر في حد ذاته قد يكون مشكوكاً في صحته، إذ أننا لا نصدق

ما يقال عنه، ولذا فإن الأمر يحتاج إلى الحد الثالث وهو الحد القيمي الذي يدل، ويعطي المزايا، والفوائد للحد الخبري. إذن هناك ترابط دلالي بين الحدود الثلاثة. والحدود الثلاثة على هذا النحو هي التي تصيغ ما نطلق عليه صياغة معنى الكلمة. ولعل هذا الخطاب الأمريكي أكثر وضوحاً في إبراز الجوانب الثلاثة وعلاقات الارتباط بينهم.

وهذا ما يطلق عليه ”تداولية الخطاب الأمريكي” أي التداول بين الحدود الثلاثة بحيث أن كل حد يسلم لحد الآخر ما هو المفترض أن يقوم به في إطار الكلمة أو الخطاب وهذا الترابط بين الحدود الثلاثة ومراعاتها لمعد الكلمة سيجعله قادراً على تطبيق قاعدة جريس في بناء عبارات وألفاظ الكلمات أو الخطاب



### قاعدة جريس في بناء الكلمة



فالعلاقة السببية هي التي تجعل جملة سببياً في الجملة الأخرى « زاد الإنتاج الصناعي لمهارة العاملين» فالنتيجة أن مهارة العاملين هي التي أدت إلى زيادة الإنتاج الصناعي. أما العلاقة الشرطية وهي تعني الارتباط بين حدثين إذا زادت مهارة العاملين زاد الإنتاج الصناعي.

والعلاقة الزمنية وهي التي تحدد التزامن بين حدثين عندما تحقق مهارة العاملين، زاد الإنتاج الصناعي.

علاقة الإضافة وهي التي تضيف للحدث أو الحدثين، زادت مهارات العاملين بفعل التدريب والإجراء فزاد الإنتاج الصناعي، أو زاد الإنتاج الصناعي بأكثر من ٦ ٪ نظراً لزيادة مهارات العاملين.

علاقة الإسهاب وهي التي تفصل وتوضح في الحدث أو الحدثين ولكن بشرط ان يكون الإسهاب مفيداً وغير متجاوز لحقيقة المعنى.

علاقة الاستدراك أو التباين وهي أن العلاقة بين الحدثين قاصرة عليها وأن هناك عوامل أخرى ترتبط بها مثل لم يزد الإنتاج الصناعي بسبب زيادة مهارات العاملين فقط وإنما أيضاً بفعل استيراد الأدوات التكنولوجية.

العلاقة بين الألفاظ داخل جمل الكلمات أو الخطابات تشير الخيرة البرلمانية البريطانية « سوزان ايجنز» إلى أن إعداد الخطابات السياسية أو البرلمانية إنما هي مسألة تحتاج إلى تدقيق في كشف العلاقات بين الألفاظ في داخل الجملة، فإذا انشقت العلاقة بين هذه الألفاظ وبعضها داخل الجملة الواحدة، فإن هذا سيؤدي إلى دورة بتناسق الجمل فإن ذلك سيؤدي في دورة بتناسق الفقرات المكونة للخطاب.

وحتى تحقيق التناسق بين الألفاظ داخل الجملة الواحدة فإن العلاقة بين هذه الألفاظ وبعضها تشمل على أربعة أبعاد البعد النظري أو المكافئ أي أن اللفظة تساوي لفظاً آخر في داخل الجملة. أو مكافئ لها . وهذا ما نستخدمه في اللغة العربية ونعبر عنه بأدوات العطف «لقد كنت صابراً ومتحملاً أعباء الخدمة العامة طيلة السنوات الماضية».

البعد التبعية: توجد لفظة تابعة للفظة أخرى وهذا ما يمكن تبينه في علاقة السببية أو النتيجة، مثل « رد الناس راضون لأن الحكومة تؤدي دورها».

بعد الاحتواء: أي أن اللفظة أو العبارة تؤدي وظيفة لعبارة أخرى مثل عبارة الفاعل، أو عبارة أو لفظة تعبر عن دور معين لعبارة أو لفظة أخرى.

بعد علاقات الإرجاع أي أن العلاقات بين الألفاظ داخل الجملة، أو بين الجمل وبعضها لبعض مثل استخدام أسماء الإشارة، والضمائر الظاهرة والمضمرة أو أدوات الربط الاستثنائي مثل « لكن، لذلك، من ثم » فيلاحظ أن دور هذه الأدوات يعني أن هناك صلة ما بين العبارة اللاحقة، والعبارة السابقة. وهذه الصلة يطلق عليها «صلة البناء» أي بناء ما تم في العبارة أو الجملة على سيأتي لاحقاً من جمل أو عبارات. فلفظة «لكن» تقطع التسلسل المفترض أن يكون في العبارة أو الجملة. فهي تقطع خط الجملة وعليك أن تعرف في كتابة

.....**لكن**.....  
العبارة السابقة      العبارة اللاحقة

الجملة اللاحقة حدود هذا القطع، وما هو التعارض الذي نشأ بين العبارة السابقة، والعبارة اللاحقة، وهل الوصل بين العبارتين السابقة واللاحقة يمكن أن يكون قائماً في حال اختفاء لكن.

أما لفظة لذلك في علاقات الإرجاع داخل الكلمة السياسية أو البرلمانية يجب أن تفيد التعاقب والتتابع فهي تطيل من خط الجملة الأصلي.

.....**لذلك**.....  
.....**من ثم**.....

فالتعاقب سيلاحق لذلك، أو من ثم، أو لفظة إذن أو غيرها من ألفاظ التعاقب والتتابع مثل « في الوقت نفسه » ، « كذلك الأمر » .

## الوظيفة الخبرية والافتراضية للجمل والعبارات في الكلمة السياسية أو البرلمانية

يلاحظ أن المشكلة الأساسية التي تواجه الكلمات السياسية أو البرلمانية في محيطنا العربي هو عدم قدرة معد الكلمة على التمييز بين الوظيفة الخبرية، والافتراضية للجمل والعبارات. فالوظيفة الخبرية للجمله أو العبارة تعني الجمله أو العبارة التي تخبر عن واقع الحال، أو ما كان عليه الحال، أما الجمله أو العبارة الافتراضية فهي التي تتجه إلى الجمل والعبارات المستقبلية، أو التمنيات، أو العبارات غير المحسوسة أو المدركة في الواقع. فالعبارات الافتراضية ذات علاقة ارتباط وثيقة بالعبارات والجمل الخبرية، فلا يكفي القول في الخطاب أو الكلمة السياسية أن نعلن أننا سنبلغ شأننا عظيماً في السنوات القادمة» فأول ما يتبادر إلى ذهن السامع أن يسأل وما هي الدلالة القائمة حالياً على أننا سنبلغ هذا الشأن العظيم. فيمكن القول «أن زيادة الدخل القومي بمعدلات مضاعفة تعني أننا سنبلغ شأننا عظيماً في السنوات القادمة» فالعبارة الخبرية هنا التي أعطت القوة للعبارة أو الجمله الافتراضية لأنها أنشأت علاقة تبعية بين العبارة الثانية الافتراضية للعبارة الأولى الخبرية، ونلاحظ حجم الارتباط القوي بين العبارتين.

ويفترض عند كتابة الكلمة أو الخطاب السياسي أن نبحث عن وجود علاقة ارتباط صحيحة بين الجمل الخبرية والأخرى الافتراضية وهذه الصحة لا تعني التيقن من حدوث الجمله الافتراضية لوقوع الجمله الخبرية وهذا يعني ينبغي أن إلا أكون متيقناً من أن البلاد ستصل إلى شأن عظيم (الافتراض) لأن الدخل القومي زاد بمعدلات مضاعفة (الخبر) ولكن يكفي إمكانية حدوث ذلك، فقد يحدث أو لا يحدث بلوغ البلاد الشأن العظيم لأن طبيعة الجمل الافتراضية في الخطاب السياسي هي أنها تشيع التفاؤل، وتكون مدعاة لتكريس الاستقرار والأمل.

## المعاني في الخطاب السياسي أو البرلماني

لعل المعاني أو الأفكار هي القضية الأساسية التي تشغل معد الكلمة فالتساؤل الرئيسي كيف يمكن تحديد هذه المعاني أو الأفكار، وإذا سلمنا بداية أن المعاني ما هي إلا الدلالة الرئيسية للكلمة، وأن هذه الدلالة مختلفة باختلاف منطلق الخطاب أو الكلمة، والبيئة التي سيسبح فيها الخطاب أو الكلمة إلا أنه من المهم أن نعلم أن هناك ثلاثة أنواع من المعاني أو الأفكار التي يمكن أن تكون في داخل الخطاب السياسي.

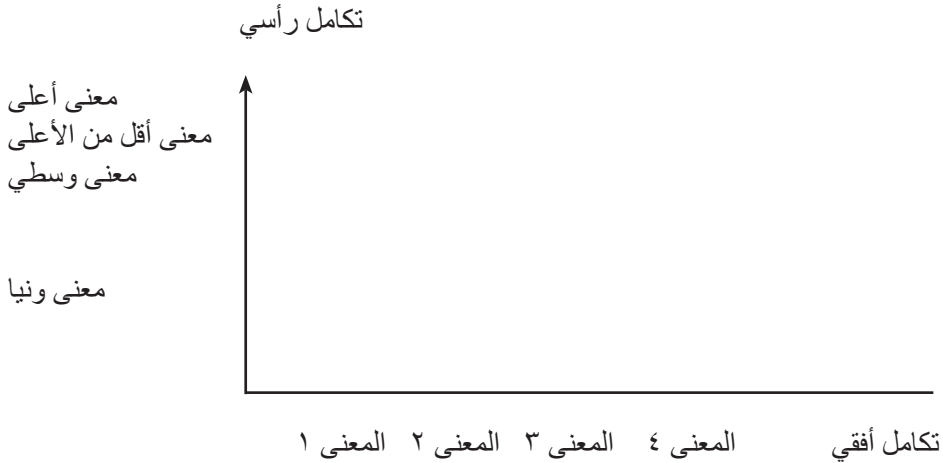
### معاني متكاملة

كل معنى أو فكرة يكمل معناه آخر، وهذا التكامل قد يكون رئيسياً أو أفقياً، ففي التكامل الرأسي فإن هناك معناه أو فكرة عليا يتبعها معناه آخر أو فكرة أقل من العليا، إلا أن المعنى أو الفكرة يحتفظ باستقلاله اتجاه المعنى أو الفكرة الأعلى، إلا أن هذا الاستقلال لا يعني أنه يدور في جزيرة منعزلة، بل إنه يتكامل مع المعنى الأعلى، ثم تأتي المعاني الوسطى التي تحافظ أيضاً على استقلاليتها إلا أنها تتكامل مع المعاني الأعلى منها، ثم تأتي المعاني الدنيا لبرز التكامل بين جميع هذه الأفكار والمعاني العليا والوسطى. فصفة الاستقلالية والتكامل هي الصفة الرئيسية في التكامل الرأسي، كما أن هذا التكامل يشير إلى وجود علاقة امتزاج بين المعاني وبعضها.

أما التكامل الأفقي للمعاني فهو الذي يحافظ فيه كل معنى على خصوصيته التامة، ولكن قد يتكامل بشكل غير مباشر مع المعاني السابقة واللاحقة. فالتكامل هنا قائم أيضاً ولكن غير واضح.

## معاني متنافسة

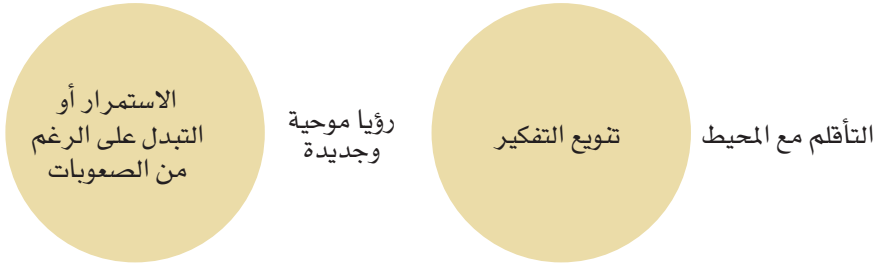
في الخطاب أو الكلمة السياسية تبدو هذه المعاني غير متكاملة ولكنها متنافسة مع بعضها البعض، إلا أنه تنافس من أجل إبراز حقائق موضوعية يبحث عنها معد الكلمة، فقد يشار في الكلمة إلى أفكار أو معاني تتصل بالأمن، ثم معاني وأفكار تتصل بالاقتصاد ثم معاني وأفكار تتصل بالحياة الاجتماعية فالصلة بين هذه المعاني متنافسة لأنها دارت في ثلاثة مجالات الأمن، والاقتصاد، والحياة الاجتماعية، والتكامل بين هذه المعاني الثلاثة غير واضحة ولكنه تكامل غير مباشر فالأمن يعزز الاقتصاد، والاقتصاد يعزز الحياة الاجتماعية.



معاني يسيطر بعضها على بعض أي أن هناك معناً أو فكرة رئيسية يدور حولها الخطاب أو الكلمة، وأن هذا المعنى أو الفكرة الرئيسية تسيطر على المعاني والأفكار الأخرى الفرعية، وقد يكون هناك معنى آخر فرعي يسيطر على معنى فرعي ثالث، وبالطبع فإن العلاقات بين هذه المعاني والأفكار وبعضها ليست متكاملة وإنما هي مترابطة، والترابط أقوى من التكامل لأن الترابط يعني سياق مشترك للكلمة أو الخطاب، وأنه لا يمكن نزع أي معنى مشترك عن المعاني الأخرى المشترك معها وإلا أدى ذلك إلى الإخلال بالمعنى المستهدف الكلي للكلمة أو الخطاب، فالحديث في الخطاب عن الإصلاح السياسي قد

يجعل معد الكلمة يبدأ بفكرة الإصلاح وغرضها ثم يأتي على معنى الانتخابات ثم يأتي على معنى لمؤسسات المجتمع المدني ثم يأتي على معنى للمشاركة السياسية. فهذه المعاني تسيطر عليها الفكرة الرئيسية وهي غاية الإصلاح وغرضه، وقد تكون الانتخابات هي المعنى المسيطر على المشاركة السياسية وهكذا دواليك.

كما أن معد الكلمة قد يجد نفسه أمام صعوبة أخرى في إبراز معاني الكلمات أو الخطاب السياسي إذا ارتبط ذلك بالتكرار مثل الكلمات التي يليها رئيس الدولة، أو رئيس البرلمان في مناسبات ثابتة ومحدودة، وفي كل مرة في هذه المناسبات عليه أن يعيد ذات المعاني والأفكار التي تم تناولها في المرات السابقة ويرى الخبير السويدي « شيلو نورمان » أنه في هذه الحالة فإن هناك متغيرات محدودة على معد الكلمة أن يستدعيها أو يراعيها لمثل هذا النوع من الكلمات أو الخطاب في المناسبات ذات المعاني المحدودة مثل كلمة رئيس الدولة أمام البرلمان بمناسبة افتتاح دور الانعقاد، أو كلمة رئيس البرلمان في هذه المناسبة، أو كلمته أمام مؤتمرات وفعاليات ثابتة. هذه المتغيرات يمكن تحديدها في إطار دوائر متداخلة



**المتغير الأول** هو التأقلم مع المحيط أو البيئة فيتم الإشارة إلى الظروف والملابسات الجديدة في البيئة والقدرة على أن تساير المعاني هذه الظروف الجديدة.

**المتغير الثاني** هو تنوع التفكير أي محاولة إضافية معاني جديدة غير المعاني التي تم استهلاكها سابقا.

**المتغير الثالث** رؤيا موحية أي البحث عن رؤية جديدة للتعامل مع الواقع، وشرط الجديدة في هذه الرؤيا هو أن تكون قادرة على تمثيل إطار جديد من العمل خلال المدة القادمة وأن يكون هذا الإطار محققاً لطموحات أو تمنيات أكبر.



المتغير الرابع الاستمرار أو التبدل على الرغم من الصعوبات القائمة وهذا يعني أنه في ظل ما سبق من متغيرات فإن معد الكلمة إما أن يأخذ موقف المدافع أو المروج للسياسات، والخطط، والرؤى السابقة، أو أساليب العمل، أو موقف جديد وهو طرح آليات العمل الجديدة نظراً لاختلاف الظروف والمتغيرات.

### إجراء الخطاب السياسي أو البرلماني

1. الإجراء والعناصر الأساسية في الخطاب.
2. المعاني المستهدفة من كل جزء أو عنصر.
3. العلاقات الارتباطية والتكاملية بين المعاني وبعضها سواء في داخل الجزء الواحد، أو في علاقة الإجراء بعضها ببعض.
4. مدى قدرة المعاني في التعبير عن كل جزء من خلال الألفاظ المحققة للمعاني المقصودة أي إخضاع الألفاظ للمعاني.
5. تحقيق الربط بين المعاني الخبرية، والمعاني الافتراضية.
6. الربط بين الحدود الوجدانية، والخبرية، والقيمية للألفاظ والمعاني المستهدفة.
7. العلاقات الدلالية بين الألفاظ داخل الجملة الواحدة والعلاقات الدلالية بين المعاني وبعضها والبعض.

### أنماط الألفاظ والجمل في الخطاب أو الكلمة السياسية والبرلمانية

في الحقيقة توجد أنماط مختلفة للألفاظ والجمل في الخطاب أو الكلمة السياسية وهي تتحدد في الآتي:

النمط	دلالاته
نمط خبري	أي الإقرار بواقع أو حقيقة
ألفاظ وجمل موجبة	دلالة الواقع أو الحقيقة القائمة
ألفاظ جمل احتمالية	دلالة الواقع أو الحقيقة ليست مؤكدة مثل استعمال لفظ (قد)
ألفاظ وجمل إنكارية	دلالة الواقع، أو ما يثيره الآخرون ليست موجودة مثل أدوات النفي
ألفاظ وجمل نهي	النهي عن التفكير و دلالة الواقع
ألفاظ وجمل تعهدية	التعهد بتحقيق دلالة الواقع أو الحقيقة

ويلاحظ أن هذه الأنماط الواردة في الكلمات السياسية والبرلمانية إنما هي وسيلة لتحقيق أهداف محدودة في الكلمة أو الخطاب السياسي هذه الأهداف هي :

- وضع مرغوب فيه.
  - وضع الاعتراف بالواقع.
  - وضع غير مرغوب فيه.
- فالوضع المرغوب أن تؤكد الكلمة على تحقيقه أو بلوغه سيتم في استخدام الأنماط الخبرية، والموجبة، والتعهدية.
- أما وضع الاعتراف بالوقائع قد يتضمن الأنماط الإنكارية، أو النهي، أو الموجبة حسب الحالة. وضع غير مرغوب فيه سيتم فيه استخدام الأفكار والنهي والموجب حسب الحالة.

مفتاح إعداد الكلمة السياسية البرلمانية:-

- 1 - ما هي طبيعة الحدث في الكلمة؟
- 2 - ما هي المعاني التي يحملها الهدف؟
- 3 - هل المعاني واضحة، متكاملة، مترابطة؟
- 4 - كيف ينظر و يقيم السامع مع هذه المعاني؟
- 5 - ماذا يشغل اهتمامه و يختلف فيه معي؟
- 6 - ما هي الرؤية الموحية أو الجديدة في الكلمة؟
- 7 - هل هذه الرؤية متأقلمة و متكيفة مع الواقع؟
- 8 - ما هي المعاني الوجودية لمعنى الأحداث الخبري؟
- 9 - ما هي المعاني القيمة التي يمكن أن تضاف إلى المعنى الجذري للكلمة؟
- 10 - ما هي العلاقات الدلالية بينت الجمل و العبارات؟
- 11 - ما هي أنماط العلاقات بين المعاني (التكاملية - متنافسة يسيطر بعضها على بعض)؟
- 12 - ما هي دلالة المكان و الزمان بالنسبة لمعاني الكلمة؟
- 13 - ما الذي يمكن أن نلتزم و نتعهد به في الكلمة؟
- 14 - ما هو الوضع المرغوب الذي يجب السعي لتحقيقه من خلال الكلمة أو الخطاب؟
- 15 - ما هو الوضع غير المرغوب الذي يجب أن نحذر منه في هذه الكلمة، أو يجب العمل عن تغييره من خلال معاني الكلمة ؟
- 16 - ما هي طبيعة علاقات الإسهاب القائمة بين الألفاظ المستخدمة في الكلمة.

## المحيط الفعلي للكلمة أو الخطاب السياسي البرلماني

يقصد بالمحيط الفعلي هنا ضرورة أن يتعرف معد الكلمة على طبيعته المكان، وطبيعية السامعين للكلمة، وطبيعية الخطاب الذي يتجاوز حدود السامعين الحاضرين إلى قارئ الكلمة، أو متبوعها. فالكلمة السياسية و البرلمانية لا تتحدد فقط بالمكان الذي تلقى فيه، أو السامعين الحاضرين . بل أن السياسي و البرلماني يقدر أن كلمته تتجاوز هذا النطاق الضيق إلى نطاق أوسع و أرحب يطلق عليه المحيط التقديري للكلمة، مثل المواطنين الذين يقرأون الكلمة في الصحافة أو يستمعوا إليها في الإذاعات المرئية ، أو قد يكون نطاقها إقليمياً إلى توجيه رسائل إلى حكومات و شعوب الدول الأخرى، و نطاقاً دولياً و هو توجيه معاني محددة إلى حكومات و شعوب العالم. و إذا لم يضع معد الكلمة فكرة المحيط الفعلي و التقديري في حسبانته عند إعداد الكلمة فإن الجمل و العبارات و الفقرات في الكلمة ستشير إلى واحد من الاحتمالات الثلاثة الآتية أما معاني تقديرية، أو معاني غير ملائمة ، أو معاني مختلفة. **فالأولى** يقصد بها أن المعاني التي تضمنها الخطاب أو الكلمة ما هي إلا معاني تقديرية و من تقدير معد الكلمة و حسب رؤيته الذاتية الخاصة مما يجعله في الكثير من الأحيان يتصادم مع ظروف المحيط الفعلي و التقديري للكلمة أو الخطاب. و **الثانية** يقصد بها أن المعاني غير ملائمة أي غير متكيفة و متأقلمة مع محيطها الفعلي و التقديري. فقد تبدو المعاني قديمة ، أو تبدو غير واضحة ، أو أن الواقع تجاوزها كثيراً، أو أنها لا تعبر عن المعاني الواجب أن تتضمنها.

**و الثالثة** المعاني المختلفة أي المعاني التي تسير عكس الواقع و عكس الحقائق القائمة فقد تكون هناك مظاهرات و اضطرابات سياسية ، و مع ذلك نرى السياسي يقول في خطابه أن الأوضاع هادئة و مستقرة. أو أن تكون الأسعار مرتفعة و يخرج السياسي ليقول أن الأسعار متناسبة لدخول المواطنين. مثل هذه المعاني المختلفة في الكلمة أو الخطاب تثير ضجراً لدى السامعين أو المستهدفين بالخطاب و الكلمة. فحتى إذا ما قرر السياسي أو البرلماني أن ينقى الواقع في كلمته فيجب أن يستخدم علاقات التضاد، أو علامات قطع الجملة مثل: «هناك مظاهرات و لكن لا تمس الاستقرار السياسي و الاجتماعي للبلاد» أو « الأسعار مرتفعة و سنعمل على أن تتناسب مع قدرات و إمكانيات المواطنين في الفترة المقبلة» .

## العلاقة بين اللفظ و المعنى في الكلمة السياسية و البرلمانية

هناك عدة علاقات بين اللفظ و المعنى :

**الأولى** يطلق عليها علاقة حصر المعنى أي أن اللفظ يحصر المعنى، و يحدد نطاقه بوضوح كامل فلفظة الاقتصاد تحصر معنى الاقتصاد.

**الثانية** يطلق عليها علاقة توسيع المعنى فاللفظ أقل من المعنى فنلجأ إلى استخدام عدة ألفاظ للتعبير عن المعنى مما يؤدي إلى توسيع المعنى لأنه اعتمد على عدة ألفاظ « فالدستور هو الوثيقة الرئيسية في البلاد» فإذا تأملت رأيت أن معنى كلمة دستور عبرت عنها أربعة ألفاظ.

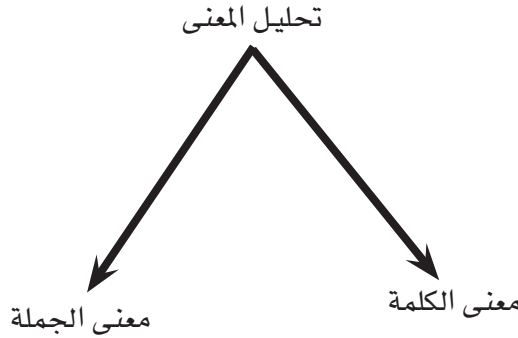
**الثالثة:** علاقة الكناية و يطلق عليها أيضاً علاقة الحال بين اللفظ و المعنى أو علاقة الوصف للمعنى.

**الرابعة:** علاقة الاستعارة فاللفظة الإستعارية هي قياس بين المعنى الحقيقي، و المعنى المجاز.

و على هذا الأساس فإن الألفاظ ما هي إلا قوالب تحمل معاني فلا قيمة للفظ بدون المعنى و الفكرة . فاللفظ ما هو رمز المعنى في الكلمة أو الخطاب السياسي. و المفردات اللغوية و العبارات لا تنحصر في نطاق القواعد النحوية فحسب ، وإنما تحمل مضامين ذات معنى. كما أنه من المهم الإشارة إلى أن دلالة اللفظ في المعنى لا تنفصل عن الإشارة النفسية التي يتلقاها السامع. كما أنه تختلف المفردات اللغوية في الاستعمال وفق مقتضيات الحال. فالألفاظ التي نستخدمها في حياتنا العادية قد تختلف بعض الشيء أو كثيراً عن الألفاظ في لغة الكتابة. وفق الدراسات العلمية فإن الفرد يحتاج في حديثه المباشر مع الغير مفردات من الكلمات لا يتجاوز خمسة آلاف كلمة. أما في حال الكتابة أو إعداد كلمته فإن الفرد يحتاج إلى مفردات لغوية تتجاوز الـ 10 آلاف كلمته. كما أن التنوع اللفظي داخل الجملة أو العبارة يتوقف بشكل أساسي على مهارات الأفراد و ثقافتهم في الحصيلة اللغوية. و يمكن قياس التنوع اللفظي في داخل الكلمة أو الخطاب السياسي و البرلماني بعدة طرق **أولها** الطريقة الشاملة و هي طريقة طويلة تعتمد على حساب جميع الكلمات ذات التنوع و نسبتها إلى مجموع المفردات الواردة في الكلمة أو الخطاب. و **ثانيها** الطريقة الجزئية و هي تقسيم الكلمة أو الخطاب إلى أجزاء متساوية

من حيث الطول ، و استخراج علاقة التنوع اللفظي فيه، ثم حساب المتوسط من تلك العلاقات و ثالثها طريقة الفتيات حيث ندرس قطع صغيرة من الكلمة أو الخطاب و نأخذها على أنها عينات ثم نستخرج نسبة الكلمات و عددها ذات التنوع اللفظي. و أياً ما كان الأمر في قياس التنوع اللفظي فإن دراسات القياس الإحصائي أولت اهتماماً آخر للألفاظ و المعاني الموجودة في داخل الكلمة أو الخطاب من حيث طول الجملة السياسية و البرلمانية في الخطاب، أو قصرها . فالجملة الطويلة تؤدي إلى تداخل المعاني ، و تكثر فيها المترادفات و الحشو الأمر الذي يجعلها تبدو معقدة في الفهم و الإدراك ، في حين أن الجملة السياسية و البرلمانية القصيرة تتميز بأنها مباشرة ، و واضحة في معانيها و يمكن ترجمة أفكارها في عدد قليل من الألفاظ. و انتهت دراسات القياس الإحصائي إلى أن الجملة السياسية القصيرة هي التي يمكن أن تحقق التركيز أولاً ، و الإتقان ثانياً ، و الوصول إلى المعنى المستهدف ثالثاً .

و في نظرية سبيرمان يرى أن القدرة اللغوية لإنجاز أي مكتوب إنما يتوقف بالأساس على عاملين أولهما العامل اللفظي و هو مجموع المعارف اللغوية المكتسبة لمن يكتب ، و الثاني العامل الأدبي الذي يعني البحث عن علاقات الارتباط ، و التداخل بين الألفاظ و المعاني ، فالعامل الأدبي يقوم بعملية التحليل للفظ و عملية التحليل لا تتوقف فقط على معنى الكلمة بل تتجاوزها إلى معنى الجملة.



و يرى بوراس أن السبب في وجود معامل الارتباط الايجابي بين اختيار الكلمات، ونسبة الذكاء هو أن الأفراد الذين تزيد نسبة ذكائهم يقومون بالتحليل العميق للكلمات

بحيث تؤدي معاني مرتبطة ، أو متكاملة أو متداخلة للمعاني المستهدفة، و لذلك فإن هؤلاء الأفراد نجد لديهم أعداداً كبيرة من الأفكار، و الأفكار بطبيعتها إذا وجدت فإنها تستدعي الكلمات و العبارات القادرة على أن تعبر عنها.

أما معنى الجملة فالجملة من المفترض كما يقول البرث أنها وحدة تعبير تحمل فكرة كاملة ذات معنى. و كل كلمة داخل الجملة تحمل معني ذاتها كما أنها تحمل أيضاً علاقة تربطها بغيرها من كلمات الجملة السياسية والبرلمانية.

وفي الوقت ذاته فإن معد الكلمة السياسية و البرلمانية عليه أن يلحظ شيئاً هاماً وهو أن الألفاظ داخل الجملة السياسية و البرلمانية قد تتقارب و تتجاذب، أو تتباعد و تتناظر وذلك تبعاً للسياق الذي تكتب فيه الجملة السياسية. وهذا ما تؤكد عليه الجملة السياسية في اللغة العربية فالجملة تتكون من عدة كلمات ، وتتخذ كل كلمة موقفاً معيناً من هذه الجملة بحيث ترتبط ببعضها البعض تبعاً لقواعد لغوية خاصة وفق قواعد النمو.

### ارتباط المعنى باللفظ في الخطاب السياسي البرلماني

تنوع دلالة اللفظ إلى الأفراد حيث تدل على معنى معين، و صورة نفسية معينة. و في الأسلوب القرآني نجد ما يطلق عليه الاشتراك اللفظي وهو أن اللفظ الواحد قد يتحمل معنيين أو أكثر و يحتاج ذلك من القارئ مستوى من الذكاء لفهم ارتباط المعنى باللفظ، و وقوع الاشتراك اللفظي و الترادف في آيات القرآن الكريم هدفها الرئيس هو تحقيق معاني أبعد من المعاني الظاهرة ، مثل مفهوم التورية أي يوجد ألفاظ مشتركة تحمل أكثر من دلالة ، وقد يكون أحد معانيها واضح المرمى و القصد لابس فيه أو غموض، و أحياناً يورى المتحدث عن قصده فيبدو في تعريفه معنى من خلال السياق بينما يستر وراء ذلك المعنى معناً آخر يقصده و يرمى إليه.

وأساليب التورية لا تستخدم في الكلمات السياسية و البرلمانية إلا فيما ندر و في أحداث معينة . أما ارتباط المعنى باللفظ في الخطابات و الكلمات إنما ينصرف إلى ما يطلق عليه المعنى الإرشادي.

و قد عرف وارن (1934) ذلك بأنه لفظ ينطبق تمام الانطباق على الأشياء

والظواهر. أما «انجليش» فإنه يعرف ارتباط المعنى باللفظ بأنه ارتباط لصيق فهو يشير إلى حد معين أو موضوع معين.



يلاحظ في الرسم السابق أن حد اللفظ يساوي حد المعنى، فاللفظ يدل على المعنى على سبيل المطابقة ويرى أوجدن ريتشارد أنه من الممكن الاستغناء عن الكثير من الألفاظ التي تشير إلى ذات المعنى ، و أن ذلك من وجهة نظره سيؤدي إلى الاقتصاد في الثروة اللفظية حتى يمكن تسهيل التفاهم بين الأفراد ، و بالتالي يتم التركيز على عدد معين من الكلمات ذات المعاني الدقيقة المحددة. و يضيف أن عدداً محدوداً من الكلمات يتميز بوضوح المعنى خير و أفضل بكثير من الألف الكلمات ذات المدلولات الغامضة .

وقد ظهرت في أمريكا حركة تسمى السيمانتيّة العامة *general semantics* و زعيمها كورزبسكي و هي ترى أن المشكلات الاجتماعية زادت عند الأفراد نتيجة استخدامهم مصطلحات غامضة كثيرة ، و أن هذه الألفاظ و المصطلحات تداخلت مع استجاباتهم الدلالية.

و لكن كيف يمكن قياس ارتباط المعنى باللفظ في الخطاب السياسية و البرلماني؟ من المعروف علمياً أن قياس هذا الارتباط بين المعنى و اللفظ يتم من خلال متغيرات محددة هي :

1- الموضوعية- هي اللفظ يعبر موضوعاً عن حقيقة المعنى المستهدف في الكلمة أو الخطاب السياسي البرلماني. و الموضوعية تعنى قدرة اللفظ على الإحاطة الشاملة بالمعنى المستهدف فلا يكتفي في اللفظ أن يعبر عن جزء من المعنى ، و يترك الجزء

الأخر فإذا ما اختفى اللفظ القادر على الإحاطة الشاملة بالمعنى فإنه يمكن الانحياز إلى لفظة ثانية وثالثة حتى يتحقق الشمول في المعنى.

2- الثبات- يجب أن يعبر اللفظ عن هذا المعنى بوضوح و دون موارد ، فإذا ما فضلنا اللفظ عن المعنى فإنه في سياقه الجديد سيعبر عن ذات المعنى الذي انفصل عنه. فاللفظ هنا شديد الولاء للمعنى وهو مرتبط به ارتباطاً وثيقاً.

3- الصدق- أي أن اللفظ يعبر بصدق عن المعنى ، فهو ليس لفظاً مصطنعاً و حتى أن كان اللفظ يعبر عن كناية، أو استعارة ، أو ترادف فإنه يكون واضحاً في ذهن السامع أنه يعبر عن هذه الأغراض الجديدة ولا يعبر عن حقيقة المعنى الأصلية.

4- التمايز - اللفظ لا يكون متمائزاً إلا إذا ارتبط بمعناه وإذا ما حاول اللفظ أن يتخلى عن معناه الأصلي فإنه لن يصبح لفظاً أصلياً ، وإنما قد يكون لفظاً تابعاً مثل أن يكون مرادف للفظ أصلي .

5- المقارنة- يمكن بوضوح لو حذفنا اللفظ من ارتباطه بمعناه الأصلي لأدركنا أن هناك مشكلة ما في استخدامات هذا اللفظ.

6- المنفعة - أي المنفعة التي تتحقق من ارتباط اللفظ بالمعنى .

### قواعد الأسلوب اللغوي في الخطاب والكلمة السياسية والبرلمانية

1- استخدام عطف الجمل بدلاً من تداخلها - حيث أنه من الضروري منع التداخل بين العبارات و الجمل لأن ذلك سيؤدي إلى اضطراب المعاني ، أما إذا كانت المعاني سيتم التعبير عنها بألفاظ و جمل طويلة تسبباً فإنه في هذه الحالة لا بد من استخدام أدوات العطف للفصل بين المعاني و بعضها أو بمعنى أدق عطف المعاني عن بعضها البعض.

2- استخدام الأسلوب التجميعي الذي يعني تركيز المعاني و الأفكار المتشابهة في جزء واحد بدلاً من تفتيتها في أجزاء متعددة من الكلمة أو الخطاب لأن ذلك يسهم كثيراً في الوضوح و الإقتان .



- 3- استخدام الأسلوب التحليلي القادر على التعامل بإيجابية مع ما هو قائم في الواقع، أو ما يعبر عن الحقيقة فلا يصح الإفراط في التمثيل خاصة إذا كان لا يعتمد على حقائق تدعمه.
- 4- الإطناب جائز ولكن في الحدود التي تسير مع المعنى وتضيف إليه أن الإطناب من أجل الإطناب ذاته فهو مرفوض في الكلمات السياسية والبرلمانية لأنه بحاله الرئيس الشعر والأدب.
- 5- أسلوب التوازن في عرض المعاني والأفكار خاصة إذا كانت هذه المعاني كثيرة ومتكاملة مع بعضها ، أما إذا كانت المعاني مرتبطة بمعنى رئيسي فان التوازن يتمدد بسياق المعنى، وسياق الفقرة أو العبارة السياسية أو البرلمانية.
- 6- أسلوب المواقف لا الأساليب التجريدية المثالية ، فالكلمة السياسية أو البرلمانية تتعامل مع مواقف ومعطيات محددة فيجب أن تتركز على هذه المواقف ، أما المثاليات فلا يتم إيرادها إلا بالقدر الذي يخدم حقيقة الموقف، أو طبيعته.
- 7- الحرص على أسلوب المواضع أي الأساليب اللغوية التي تميز بين التعريف ، والسبب ، والنتيجة ، والمتعارضات ، والمتشابهات وكل ذلك ينبغي أن يدور في إطار المعاني والأفكار المستهدفة من الكلمة .

### الخطاب السياسي والبرلماني في وقت الأزمة أو المشكلات الكبرى

تبرز أهمية هذا الخطاب في الوقت المأزوم لأن الأحداث تتلاحق في وقت الأزمة بسرعة عالية ، وتشابك المؤثرات والمتغيرات بدرجة كثيفة الأمر الذي يجعل الخطاب أو الكلمة السياسية والبرلمانية في وقت الأزمة تختلف عن الكلمة في وقت غير مأزوم ، فأولى خصائص الخطاب السياسي والبرلماني هو أن يكون مباشرا في التعامل مع الأحداث ، فلا مجال لاستخدام الأساليب غير المباشرة ، ولذا فإن العلاقة الوجدانية بين اللفظ والمعنى تصبح لها السيطرة الكاملة على الخطاب وهذه العلاقة هي التي تتيح استقرار الوقائع والحقائق القائمة. كما إن السياسي مطالب منه في خطابه أن يحدد بوضوح

حدود الوضع المرغوب فيه ، وحدود الوضع غير المرغوب فيه. أما الخاصية الثانية فهي أن الرؤية الموحية أو الجديدة سكون لها الصدارة في الكلمة ، أو أنها ستمثل الأجزاء الأولى من الكلمة ، وهذه الرؤية الموحية يجب أن تتعامل سريعا مع أحداث الأزمة ، وتكون لها القدرة على استيعابها إما إذا كان السياسي يريد أن يشير إلى سياسات وأوضاع سابقة فانه يجب أن يرجئ هذا لما بعد الرؤية الموحية لان الناس في وقت الأزمة تتلطف إلى الفعل ، وإلى الخطوات التي سيتم تنفيذها ولا تبالي بالأوضاع والسياسات السابقة. إما الخاصية الثالثة هو أن استخدام الاستثارة العاطفية لا يكون إلا بالقدر الذي يتفق مع الرؤية الموحية لأنه لوحظ أن الكثير من السياسيين في بلدانا العربية يركز فقط على الاستثارة العاطفية على أمل أن تهدأ من أوضاع الأزمة إلا أن ذلك خطأ لأن الاستثارة العاطفية وان كانت تؤثر في الأحاسيس الإنسانية ، إلا أن العقل سيكون مرتبطا بأحداث وتداعيات الأزمة. أما الخاصية الرابعة وهي دراسة المحيط الفعلي للأزمة حتى تتأقلم الأفكار والمعاني المطروحة في الكلمة مع أحداث ووقائع الأزمة . فإذا كانت الأفكار والمعاني أقل من أحداث الأزمة فان ذلك يعني استمرار الأزمة التي يمكن أن تزيد حدتها . وقد تعرضنا فيما سبق إلى دراسة موضوع الأزمة وما يرتبط به من بحوث ودراسات يمكن أن تبين لنا خصائص المحيط الفعلي للأزمة والذي بناء عليه يتم أعداد الكلمة أو الخطاب السياسي. الخاصية الخامسة هو أن يتم التركيز في الكلمة أو الخطاب السياسي على نتائج الأزمة أكثر من الإسهاب في أسباب الأزمة. فالأسباب قد أدت إلى وقوع الأزمة فعليا ، والناس في هذه الحالة ينتظرون من السياسي أن يبهرهم بالنتائج أو المظاهرة الجديدة التي ستصاحب هذه الأزمة.

الخاصية السادسة أن طبيعة الجمل وال فقرات في الخطاب أو الكلمة السياسية ينبغي أن تكون قصيرة ، ومحددة لان ذلك سيؤدي إلى وضوح المعاني. كما أن الناس أثناء الأزمة ينظرون إلى الخطاب السياسي بين منظورين الأول تركيز المعاني ، الثاني الدقة والإتقان الذي عبرت فيه الألفاظ عن المعاني. فلا مجال في خطابات أو كلمات الأزمات أن تجعل الآخرين يفسرون أو يأولون ما ورد في الخطاب أو الكلمة.

الخاصية السابعة أن المعاني الواردة في الكلمة أو الخطاب السياسي أثناء الأزمة إذا ارتبطت بطبيعة الخطر المحدق بالمصالح والاستقرار ، فان هذه المعاني أن يجب أن

يلحقها مباشرة المعاني القادرة على التعامل مع هذا الخطر. فلا ينبغي تأجيل الجمل والعبارات التي تقدم الحلول والقرارات إلى نهاية الكلمة، وإلى الفقرات الأخيرة منها لان الجمل وعبارات معاني الحلول والقرارات هي دالة بذاتها على جمل وعبارات توصف الخطر وتحلله، أو بعبارة أخرى فان هناك علاقة تلازم بين جمل وعبارات الحلول، وجمل وعبارات الخطر، وهذا التلازم يجعل الأولى نتيجة للثانية، أو أن الثانية سببا للأولى.

**الخاصية الثامنة** إذا كانت الأزمة مرتبطة بالعلاقات مع دولة أخرى فان الجمل والعبارات ستخضع في معانيها لطبيعة القرارات السياسية التي يتم الاتفاق عليها، فإذا كانت القرارات تنذر بالقوة والوعيد للدولة الأخرى فان معاني الكلمة سيتجه إلى إبراز سلبيات الدولة الأخرى قبل إبراز ايجابيات سياسة الدولة، وسيتم تقديم جمل وعبارات النتائج عن جمل وعبارات الأسباب، ويتم تقديم عبارات التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية عن عبارات وجمل السياسات التي ستتبع في الداخل. أما إذا كانت القرارات تتجه إلى مهادنة الدولة الأخرى فان جمل وعبارات معاني سياسة الدولة سيكون لها الأولوية في الكلمة وسيتم إرجاء جمل وعبارات السياسات المتخذة في حق الدولة الأخرى إلى ما قبل نهاية الكلمة.

المعاني الأساسية التي يجب أن تسيطر على الخطاب السياسي والبرلماني إذا كان غرضه دبلوماسي إلى توفيق

هناك العديد من المعاني الأساسية التي يجب أن تسيطر على الخطاب السياسي والبرلماني في أوقات الدبلوماسية الهادئة، أو ما يطلق عليها الدبلوماسية الناعمة منها:-

- أولاً : معاني تعبر عن التوفيق بين المصالح القومية المتنافسة.
- ثانياً : معاني تعبر عن الاتفاق في الرؤى والسياسات.
- ثالثاً: معاني تعبر عن التقاء الأهداف، وتحقيق المصالح المشتركة.
- رابعاً : معاني تعبر عن الوجه الايجابي لسياسة الدولتين.
- خامساً : معاني تعبر عن الصورة المستحبة للدولة.
- سادساً: معاني تعبر عن علاقات التكامل والتعاون.
- سابعاً: معاني تعبر عن الرؤية المشتركة أو المتقاربة إزاء مشكلات إقليمية أو دولية.
- ثامناً : معاني تعبر عن التقاء المصالح الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إذا كانت هناك أية ملاحظات أو استفسارات خاصة بهذا الدليل يمكن مراجعة  
الأمانة العامة في المجلس الوطني الاتحادي على العنوان التالي:

الأمانة العامة - أبوظبي

هاتف: 00971 2 6812000 فاكس: 00971 2 6812846

ص.ب: 836 أبوظبي

البريد الإلكتروني: [members\\_\\_affairs@almajles.gov.ae](mailto:members__affairs@almajles.gov.ae)

الأمانة العامة - دبي

هاتف: 00971 4 3244400 فاكس: 00971 4 3242332

ص.ب: 47 دبي

محمفوظة  
جميع الحقوق

المجلس الوطني الاتحادي